يكثف رئيس الحكومة الليبية المكلفة من قبل مجلس النواب، فتحي باشاغا، حراكه لنيل دعم دولي له. وتزامنا مع زيارته بريطانيا ولقائه أعضاء في البرلمان البريطاني، أصدر مواقف معارضة للتدخل الأممي في ليبيا، مؤكداً انتهاء صلاحية اتفاق جنيف الذي أوصل عبد الحميد الدبيبة للسلطة

باشاغا يصوّب على الدور الأممي

طلب المساعدة لحل ليبي ـ ليبي... ودعم إخراج المرتزقة

طرابلس ـ **العربي الجديد**

في وقت تلتزم فيه حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة الصمت الرسمي حيال انتهاء أجلها بحسب خريطة الطريق الأممية للحل، يكثف رئيس الحكومة المكلف من قبل مجلس النواب، فتحي باشاغا، حراكه وتصريحاته ومبادراته، مع انتهاء أجل خريطة الطريق في 22 يونيو/حزيران الحالي. وآخر تجليات هذا الحراك التصويب على دور الأمم المتحدة متحدثاً في رسالة أنطونيو غوتيريس، عن ضرورة انتهاء الدور الأممي. وتأتي تصريحات باشاغا، في وقت بات أحد محاور الصراع الليبي، وهو محور اللواء المتقاعد خليفة حفتر وحلفائه، أكثر تحدياً للدور الأممي منذ وصول الدبيبة إلى السلطة في طرابلس. كما تعكس تصريحات باشاغا حول ضرورة العمل على حلّ ليبي ليبي، توجهات هذا الفريق، من دون إغفال البعد الإقليمي والدولي لهذا الموقف، الذي صدر بالتزامن مع زيارة يقوم بها باشاغا إلى بريطانيا.

وأكد باشاغا، الذي يعمل على الترويج لـ«خريطته» للحلّ الليبي، التي أعلن عنها عشية انتهاء خريطة الطريق، عزمه العمل لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في ليبيا في أقرب وقت، مشدداً على أن اتفاق جنيف (فبراير/شباط 2021) الذي أوصل الدبيبة إلى رئاسة الوزراء، ومحمد المنفي إلى رئاسة المجلس الرئاسي الليبي، «قد انتهى».

كما اعتبر باشاغا، في شريط فيديو، أن كل من يتعامل مع حكومة الدبيبة خارج عن القانون. وحاول طمأنة الغرب في المسار مع «رويترز» مؤكداً رفضه بقاء مرتزقة قوات «فاغنر» الروسية الخاصة في ليبيا.

كما شدّد في مقابلة صحافية أخرى على أن بلاده هي مفتاح وقف تدفق المهاجرين غير النظاميين إلى أوروبا.

ودعا باشاغا، الأمم المتحدة إلى دعم الجهود المبذولة لإيجاد حلول لليبية لإجراء انتخابات في البلاد، مع انتهاء المدة القانونية لخريطة الطريق التي أقرّها ملتقى الحوار السياسي برعاية الأمم المتحدة. وقال باشاغا، في رسالة موجهة إلى الأمين العام للمنظمة الدولية أنطونيو غوتيريس، نشرها على حسابه الرسمي على موقعي «فيسبوك» و«تويتر»، أمس الأربعاء، إنه سيتولى هو مسؤولية إجراء الانتخابات في ليبيا «في أقرب وقت»، وبذل «قصارى جهده» لإجرائها «في أقرب فرصة ممكنة»، وذلك بعدما «انتهى تفويض الأمم المتحدة لتحديد مسار الانتخابات».

ووجّه باشاغا «شكره» إلى الأمم المتحدة على «الجهود الدؤوبة على مدى السنوات الـ11 الماضية للمساعدة في بناء ليبيا حرة وديمقراطية»، وذلك بالانسجام مع رسالة أخرى كان وجّهها رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح إلى غوتيريس، بحسب ما أكد باشاغا. وأضاف أن «الوقت حان الآن لإيجاد حل ليبي لإجراء الانتخابات».

وجاءت رسالة باشاغا بعد كشفه الإثنين الماضي عن مقترح له («تعافي») لليبيا، يتضمّن 3 بنود لـ«إجراء انتخابات وتحقيق الاستقرار في البلاد»، وهي «إجراء انتخابات حرّة ونزيهة»، تأمين «السلام والأمن والاستقرار» و«الازدهار الاقتصادي». وقال باشاغا في رسالته إلى غوتيريس، إنه سيقدم تفاصيل خطته خلال الأسابيع المقبلة، وإنه يرحب بالمشاركة المستمرة للأمم المتحدة في «المساعدة في تنفيذ خريطة التعافي»، مؤكداً رغم ذلك التزامه بـ«حل ليبي ليبي».

فتحي باشاغا مقترحا للحل بأسم «خطة التعافي» (عبدالله مارع/الأناضول)

تعهد باشاغا بالعمل لإجراء الانتخابات في أقرب وقت

حذّر باشاغا السلطات العسكرية من التعامل مع حكومة الدبيبة

وتثقه بأن حكومته ستقوم خلال الأشهر المقبلة بـ«خطوات كبيرة» نحو الانتخابات. وقال إنه يتطلع لمقابلة غوتيريس خلال الجمعية العامة المقبلة للأمم المتحدة في نيويورك (سبتمبر/أيلول المقبل)، للبحث معه في الخريطة التي يقترحها باشاغا للحل. وكانت الأمم المتحدة أعربت أول من أمس الثلاثاء، عن خيبة أملها لعدم توصل الأطراف الليبية إلى اتفاق يشأن قاعدة دستورية للانتخابات، وذلك في إشارة إلى فشل اجتماعات القاهرة الأسبوع الماضي بين أعضاء لجنة مشتركة من مجلسي النواب والأعلى للدولة لحسم المسائل الخلافية بينهما المتعلقة بإيجاد أرضية دستورية لإجراء الانتخابات على أساسها. وقال المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك: «نشعر بخيبة أمل لذلك»، لكنه أشار إلى أنه «قد يكون هناك اجتماع آخر خلال الأيام الـ10 المقبلة». في إشارة إلى دعوة ستيفاني ويليامز كلا من رئيس البرلمان عقيلة صالح والمجلس الأعلى للدولة خالد المشري للاجتماع. وأعرب دوجاريك عن اعتقاده بأنه «لم يفت الأوان بعد للتوصل إلى نوع من الاتفاق». وعلماً أن المشري أبدى استعداده للقاء، من دون أن يصدر أي موقف بعد من صالح.

وكان باشاغا قد حذّر في شريط فيديو، نشره على حسابه على «تويتر»، أول من أمس، مما رأى فيه «فراغ السلطة التنفيذية في طرابلس وانعدام الولاية القانونية والشرعية الدستورية لمن يحتل مقار الحكومة في العاصمة». وقال باشاغا: «آثرنا الصبر والحكمة تحاشياً للمزايدات»، وأضاف أن «الاتفاق السياسي الخلافة بينهما المتعلقة بإيجاد أرضية دستورية لإجراء الانتخابات على أساسها. وقال المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، ستيفان دوجاريك: «نشعر بخيبة أمل لذلك»، لكنه أشار إلى أنه «قد يكون هناك اجتماع آخر خلال الأيام الـ10 المقبلة». في إشارة إلى دعوة ستيفاني ويليامز كلا من رئيس البرلمان عقيلة صالح والمجلس الأعلى للدولة خالد المشري للاجتماع. وأعرب دوجاريك عن اعتقاده بأنه «لم يفت الأوان بعد للتوصل إلى نوع من الاتفاق». علماً أن المشري أبدى استعداده للقاء، من دون أن يصدر أي موقف بعد من صالح.

وكان باشاغا قد حذّر في شريط فيديو، نشره على حسابه على «تويتر»، أول من أمس، مما رأى فيه «فراغ السلطة التنفيذية في طرابلس وانعدام الولاية القانونية والشرعية الدستورية لمن يحتل مقار الحكومة في العاصمة». وقال باشاغا: «آثرنا الصبر والحكمة تحاشياً للمزايدات»، وأضاف أن «الاتفاق السياسي

للحديث تتمة...

ليبيا... أزمة شخوص

اسامة علي

انتهت جولات المفاوضات الدستورية الليبية في القاهرة من دون أي نتائج ملموسة، ليس بسبب عدم قدرة المتفاوضين على التفاهم، فهم ذوو خبرة في اللقاءات والحوارات والمشاورات والاجتماعات، لكن بسبب فشل إجراء لقاء بين خالد المشري وعقيلة صالح، كان من المفترض أن ينهي النقاط العالقة في المسار الدستوري. وفي الوقت ذاته، انتهى أجل اتفاق جنيف الذي أتى بعبد الحميد الدبيبة للسلطة، ليصبح الصراع بينه وبين فتحي باشاغا، منكشفاً وبشكل صريح.

كل تفاصيل أزمة البلاد تعترف ضمناً، لو تأملنا، بارتباط الأزمة بالأشخاص. فحتى الجامیع المسلحة باتت تُنسب للأشخاص. ومن ينكر أن مجلس النواب بات قراره حصراً في يد عقيلة صالح، وقريباً منه خالد المشري في ما يتعلق بالمجلس الأعلى للدولة. وليس بعيداً عنهما عبد الحميد الدبيبة بالنسبة لحكومة الوحدة الوطنية؟ أشار أحد النشطاء، في تعليق له، إلى حالة الشخصنة في مسارات الأزمة الليبية، عندما اعتبر أن الاتفاق السياسي لم ينتهِ أجله يوم الثلاثاء الماضي، بل انتهى أجله منذ أول أيامه. وظهر ذلك واضحاً فيما بعد، عندما فُتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، إذ عادت للواجهة قائمة عقيلة صالح وباشاغا الخاسرة أمام قائمة الدبيبة في انتخابات ملتقى الحوار السياسي لتوحيد السلطة التنفيذية. وكانت عودتها من منطلق خسارتها السابقة، لتفوز عبر بوابة الانتخابات. فالقوانين الانتخابية، التي أصدرها صالح بقرار أحادي، ليس بعيداً فقط عن مشاركة مجلس الدولة، بل أيضاً من دون تصويت من النواب، صيغت لإقصاء أشخاص أولهم الدبيبة.

وعندما عجز صالح عن زحزحة الدبيبة من السلطة، وأراد تكليف حكومة جديدة، كان التلاعب واضحاً في عملية الترشح لرئاستها، ليختار لها باشاغا، رفيقه في القائمة الخاسرة.

لم يكن تشريع القوانين الانتخابية كما تم، هو فقط الأمر الذي فُصّل على مقاس أشخاص، بل كان هذا النهج متبعاً من قبل ذلك. فقانون العزل السياسي عام 2013 صدر لإقصاء شخوص من الموالين للنظام السابق. وقرار العفو العام عام 2015 لم يعفُ على أساسه أي من السجناء باستثناء سيف الإسلام القذافي. وبعد الإفراج عنه، أُسدل الستار على القرار.

تلك الشخوص العالقة في تفاصيل الأزمة، هي من تقود اتجاهاتها وممساراتها، بل وطوّرت قدراتها وتكيّفت لتتموضع في كل مرة من جديد وفق الواقع المستجد، ولتفرض واقعاً يناسبها.

جلسة للبرلمان العراقي: لا نصاب مضموناً ولا جدول واضحاً

نواب صدريون في البرلمان، مارس الماضي (أحمد الربيعي/فرانس برس)

من المقرر أن يعقد البرلمان العراقي جلسة طارئة اليوم، لمناقشة ملف أمني، لكن «الإطار التنسيقي» ينوي طرح مسألة تعيين بدلاء للنواب الصدريين المستقيلين. يبقى أن تامين النصاب غير مضمون

بغداد ـ **عادل النواب، محمد علي**

من المنتظر أن يعقد البرلمان العراقي، اليوم الخميس، جلسة طارئة بناءً على طلب تقدم به 50 نائباً عن تحالف «الإطار التنسيقي»، وذلك بعد مضي أكثر من أسبوعين على بدء العطلة التشريعية الأولى للبرلمان التي تستمر حتى منتصف الشهر المقبل. الجلسة التي أكد نواب في البرلمان من التحالف المدعوم من إيران، أنها جاءت تحت بند مناقشة القصف المتكرر داخل العراق، حتى تتماشى مع النظام الداخلي للبرلمان الذي يجوز عقد الجلسات الطارئة لأسباب أمنية تتعلق بالبلاد، ستشهد أيضاً تقديم أسماء بدلاء نواب التيار الصدري، البالغ عددهم 73 نائباً لأداء اليمين الدستورية. ويُقدّر عدد الأعضاء الذين سيُضافون إلى التحالف (الإطار التنسيقي) أكثر من 40 نائباً جديداً، إذ يقضي قانون الانتخابات على أن يكون بديل النائب المتوفى أو المستقيل من بلبه بعدد الأصوات في ذات الدائرة الانتخابية، بينما تتوزع المقاعد الأخرى على قوى وكتل أخرى.

وعشية الجلسة، نفى زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، في بيان أمس الأربعاء، صحة تقارير صحافية بشأن تهديدات إيرانية له دفعته إلى الانسحاب من العملية السياسية. وذكر: «ساقولها ولأول مرة، إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية هذه المرة لم تمارس أي ضغوطات على أي طرف شيعي، وما يشاع عن أن سبب انسحابنا كان تهديداً إيرانياً هو كذب ولا صحة له». واتهم الصدر «أذرع إيران» بـ«ممارسة انتهاكات سياسية ضد القضاء العراقي وتحاول تجييرها لصالحها، كما تحاول ممارسة ضغوط ضد الكتل السياسية الأخرى، مستقلين أو كتل غير شيعية». ويعتبر بيان الصدر أول رد على تقارير صحافية تحدثت عن تعرضه لتهديدات إيرانية دفعته إلى الانسحاب من العملية السياسية.

وحتى بعد ظهر أمس الأربعاء، لم يحسم الحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف «السيادة»، حلفاء زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، حضور نوابهم إلى الجلسة الطارئة، بسبب مساعي «الإطار التنسيقي» لإدراج ملف البدلاء لنواب الكتلة الصدرية في جدول الجلسة. ومن المفترض أن تتطرق الجلسة إلى تسمية نائب رئيس للبرلمان، بدلاً من حاكم الزاملي، القيادي في التيار الصدري، وهو ما يعني قطع آخر الأمل في عودة الصدريين الى البرلمان.

وحول موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني، كشف رئيسه مسعود البارزاني، أمس الأربعاء، أن «إقليم كردستان يشترط لمشاركته في الحكومة العراقية المقبلة، التزام الأطراف السياسية العراقية المبادئ الثلاثة: الشراكة، والتوازن، والتوافق». وجاء موقف البارزاني في بيان صدر عقب لقائه السفير الدنماركي لدى العراق، ستيغ بالوق بيراس في أربيل.

وقالت مصادر سياسية مطلعة في بغداد، لـ«العربي الجديد»، إن «وفداً تفاوضياً من الحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف السيادة، عقدا اجتماعاً مع قيادات في (الإطار التنسيقي)، بمكتب رئيس البرلمان محمد الحلبوسي في بغداد، مساء أول من أمس الثلاثاء، لبحث عقد الجلسة البرلمانية الطارئة». وأضافت أن «الاجتماع لم يتطرق إلى قضية التحالفات السياسية أو ملف تشكيل الحكومة العراقية، بل كان مخصصاً لجلسة البرلمان الطارئة، إذ إن الحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف السيادة، لديهما تحفظ من إدراج ملف البدلاء لنواب الكتلة الصدرية ضمن جدول أعمال الجلسة، فهما مع تأجيل هذا الملف إلى بداية الفصل التشريعي».

وأضافت المصادر أن «الاجتماع انتهى من دون التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن مشاركة نواب من الحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف السيادة في جلسة البرلمان الطارئة، وسيكون هناك اجتماع جديد بين الأطراف الثلاثة لحسم الموقف». وأكدت أن «الحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف السيادة، طالبا بأن تكون الجلسة الطارئة فقط لمناقشة القصف التركي الأخير على الأراضي العراقية، من دون بحث ملف البدلاء لنواب الكتلة الصدرية».

وختمت المصادر السياسية بالقول إن «القيادي في تحالف الإطار التنسيقي، نوري المالكي وأطرافاً أخرى داخل التحالف يسعون للإسراع بحسم ملف بدلاء نواب الكتلة الصدرية، خشية تراجع زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر عن هذا القرار، وحتى تتحرك نحو تشكيل الحكومة الجديدة بشكل فعلي، بعد صعود عدد من نوابها في البرلمان، فتصبح هي الكتلة الأكبر عدداً في المجلس».

وحول مآلات جلسة اليوم، قال القيادي في «الإطار التنسيقي» عائد الهلالي، لـ«العربي الجديد»، إن «جلسة اليوم قدمت وتمّ قبولها بالاستناد إلى كونها لمناقشة القصف التركي في العراق، لكن سنعمل أيضاً على حسم ملف البدلاء لنواب الكتلة الصدرية». وأبدى استغرابه «عدم إعلان هيئة رئاسة البرلمان جدول أعمال الجلسة». وذكر الهلالي أن «الحزب الديمقراطي الكردستاني وتحالف السيادة، لم يحسما أمرهما في المشاركة في جلسة البرلمان الطارئ، بسبب اعتراضهما على إدراج ملف البدلاء لنواب الكتلة الصدرية ضمن جدول أعمال الجلسة». وتابع قائلاً: إن «الجلسة الطارئة إذا عقدت وفق نصاب كامل، سيُحسم خلالها ملف بدلاء نواب الكتلة الصدرية، وإذا لم يتوافر النصاب القانوني، ستعقد الجلسة بهدف مناقشة القصف التركي. وهناك طلب لحضور رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي وعدد من القيادات العسكرية للجلسة لمناقشة هذا الملف معهم، لكن من غير المؤكد حضورهم». من جهته، قال عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني، مهدي عبد الكريم، لـ«العربي الجديد»، إنّ «من غير المحسوم مشاركتهم بالجلسة»، معتبراً أن «القرار مرتبط بنتائج الحوارات مع قادة الإطار التنسيقي خلال الساعات المقبلة». واعتبر أن «الهدف من الجلسة الطارئة للبرلمان مناقشة قضية القصف التركي، لكن قوى الإطار التنسيقي تريد استغلالها من أجل حسم ملف بدلاء نواب الكتلة الصدرية، خصوصاً أن غالبية البدلاء سيكونون من قوى الإطار التنسيقي. ونحن مع أن تكون الجلسة فقط لمناقشة الاعتداءات التركية، لأن الجلسة الطارئة يجب أن تُحدد بملف واحد فقط». وأكد عضو الحزب الديمقراطي الكردستاني، أن «مقاطعة الجلسة أمر وارد جداً، لكن ننتظر نتائج الحوار والاتفاق الذي سيكون مع قوى الإطار التنسيقي خلال الساعات المقبلة، فهو الذي سيحسم حضورنا من عدمه، إضافة إلى نواب تحالف السيادة».

في المقابل، كشف الخبير القانوني علي التميمي في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «وفق المادة الـ 58 من الدستور، تخصص الجلسة الاستثنائية لمناقشة الموضوعات التي أوجبت الدعوة، ويمكن رئيس البرلمان أو 50 نائباً الدعوة إلى عقد الجلسة الاستثنائية، وعقد هذه الجلسة يجب أن يكون بحضور نصاب نصف زائد واحداً (166 نائباً)». وأشار التميمي إلى وجوب «تأدية النواب الجدد اليمين الدستورية أمام البرلمان قبل المباشرة بعقد الجلسة، ويمكن رئيس البرلمان دعوة البرلمان إلى جلسة طارئة تخصص لأداء البدلاء اليمين الدستورية، ويمكن فيها مناقشة مواضيع أخرى بشرط أن تكون هذه المواضيع موجودة في الطلب المقدم لعقد الجلسة».

معضلة «الإطار»

يملك «الإطار التنسيقي» ومن معه من حلفاء من الاتحاد الوطني الكردستاني وتحالف «عزم» وتحالف «تصميم» وكتلة «بابليون» المسيحية ونواب مستقلين، نحو 140 نائباً (من أصل 329) في البرلمان العراقي. وهذا ما يؤكد عدم قدرته مع الحلفاء على عقد جلسة للبرلمان بنصاب كامل، من أجل حسم ملف البدلاء لنواب الكتلة الصدرية، أو حتى حسم ملف بدلاء نواب تحالف السيادة والحزب الديمقراطي الكردستاني، وهو ما يبقي الجلسة رهن موافقة تحالف «السيادة»، والحزب الديمقراطي الكردستاني.

الاتحاد الافريقي باقٍ ضمن «الآلية الثلاثية»

تعليق المشاركة في اجتماعات إقصائية

سارعت بعثة الاتحاد الافريقي إلى السودان لتوضيح تصريح رئيس بعثتها إلى الخرطوم، نافية انسحابها من الآلية الثلاثية لحل الأزمة في البلاد

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

نفت بعثة الاتحاد الأفريقي إلى السودان انسحابها من الآلية الثلاثية التي تتوسط لحل الأزمة السياسية في السودان، إلا أنها أكدت، في المقابل، تصريح رئيس بعثة الاتحاد في السودان محمود بلعيش «بعدم المشاركة في أي اجتماعات تقوم على المراوغة، وفي أجواء إقصائية».

وانضم الاتحاد الأفريقي، في مارس/ آذار الماضي، إلى جهود بدأتها بعثة الأمم المتحدة، لحل الأزمة السودانية في الثامن من يناير/ كانون الثاني الماضي، لتسهيل حوار سوداني ـ سوداني بين أطراف الأزمة، كما انضمت للجهود ذاتها أخيراً الهيئة الحكومية للتنمية «إيغاد» وشكّلت الأطراف الثلاثة آلية ثلاثية لرعاية الحوار. لكن معارضي الانقلاب، وفي مقدمهم «تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير ـ المجلس المركزي»، المعارض الرئيس للانقلاب، رفضوا التعاطي مع الآلية، وقاطعوا في الثامن من الشهر الحالي اجتماعاً دعت إليه الآلية، قبل أن تتدخل السعودية وأميركا لتنظيم اجتماعات منفصلة، جمعت تحالف «قوى إعلان الحرية والتغيير ـ المجلس المركزي»، مع المكون العسكري، وهو ما يفسّر غضب الاتحاد الأفريقي الأخير.

ووزعت بعثة الاتحاد الأفريقي إلى السودان بياناً توضيحياً أمس الأربعاء لتصريحات بلعيش ونشرته وكالة الأناضول، نفت فيه انسحابها من الآلية الثلاثية، مؤكدة أن «الاتحاد الأفريقي شارك بشكل فاعل في تأسيس الآلية الثلاثية وأعمالها بصورة جادة». وقالت إن رئيس البعثة أكد في كلمته، مساء أمس الأول، أنه «لن يحضر بعض الأنشطة بسبب عدم الشفافية، والالتزام الدقيق بعدم الإقصاء في العملية السياسية، بما يضمن نجاحها تماشياً مع مبادئ وقيم الاتحاد». وكان بلعيش قد قال في مؤتمر صحافي في الخرطوم مساء أمس الأول، عقب اجتماع مع «تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير ـ قوى التوافق الوطني»، الموالية لانقلاب قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، أن «توجيهاً صدر من قيادة الاتحاد الأفريقي لبعثته في السودان، بعدم المشاركة في أي اجتماعات تقوم على المراوغة، وفي أجواء إقصائية، ولا تتوفر فيها الشفافية اللازمة، ولا تعامل كل الأطراف الفاعلة بقدر متساوٍ من الاحترام». وأوضح بلعيش أن الاتحاد الأفريقي لا يطلب دوراً في الأزمة السودانية، ولا يعترض على أي طريقة يختارها السودانيون لترتيب بيتهم وحل أزمتهم، بل يسأل لهم التوفيق في كل ما يقومون به، لكن قيادة الاتحاد الأفريقي وجهت البعثة بعدم الحضور.

وأكد نائب رئيس مجلس السيادة محمد حمدان دقلو، المعروف بحميدتي، في بيان نشره على صفحته في «فيسبوك» أمس الأربعاء، «الدور الكبير الذي تقوم به الآلية الثلاثية في تسهيل الحوار بين الأطراف السودانية، خصوصاً الاتحاد الأفريقي، الذي يشكل ضلعاً مهماً لا يمكن الاستغناء عنه في عملية الحوار»، وشدد على «أهمية وجود ومواصلة الاتحاد الأفريقي ضمن الآلية الثلاثية»، معرباً عن أمله في أن «تعمل أطراف الآلية بتنسيق تام وفق منهجية واضحة ومحددة، تعجل باستئناف الحوار السوداني، الذي يفضي إلى استكمال الفترة الانتقالية وصولاً للانتخابات».

وكانت مصادر قد أبلغت «العربي الجديد» في وقت سابق بنيّة منظمات حقوقية تسليم مذكرة للأمم المتحدة للمطالبة بإبعاد مبعوث الاتحاد الأفريقي محمد حسن ود لبات، من الوساطة لانحيازه للمكون العسكري. وأكدت مصادر أخرى داخل «الحرية والتغيير» لـ«العربي الجديد» رفضها تحركات ود لبات غير المحايدة. وطبقاً لمصادر أخرى، فإن ود لبات غادر السودان منذ فترة، نتيجة خلافات بينه وبين رئيس بعثة الأمم المتحدة فولكر بيرتس، حول إدارة الوساطة، واحتجاجاً كذلك على التحركات الأميركية السعودية التي تجاوزت الآلية الثلاثية.

من جهة أخرى، قال ميني أركو ميناوي، القيادي بـ«تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير ـ قوى التوافق الوطني»، الموالي للانقلاب، إن التحالف يرفض المفاوضات السرية بين المكون العسكري وقوى «تحالف قوى إعلان الحرية والتغيير ـ المجلس المركزي». وبيّن، في مؤتمر صحافي أمس الأول، أنهم سيرفضون أي اتفاق ثنائي بين الطرفين، متهماً رئيس بعثة الأمم المتحدة فولكر بيرتس بالانفراد بالقرار داخل الآلية الثلاثية.

الاتحاد الافريقي: شاركنا بفعالية في أعمال «الثلاثية»

شرق غرب

الفلسطينيون يشيّعون شهيداً في إسكاكا

شيّعت بلدة إسكاكا إلى الشرق من مدينة سلفيت، شمالي الضفة الغربية المحتلة، أمس الأربعاء، الشهيد علي حسن حرب (27 عاماً)، والذي استشهد أمس الأول الثلاثاء، بعد تعرضه للطعن بسكين على يد مستوطن، تحت حماية جيش الاحتلال الإسرائيلي. ودعا المشيعون للرد على جرائم الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين، وتعزيز المقاومة بكافة أشكالها.

(العربي الجديد)

إسرائيل تفرض على السلطة دفع تعويضات

فرضت المحكمة اللوائية الإسرائيلية في القدس المحتلة، مساء أمس الأول الثلاثاء، قراراً يقضي بدفع السلطة الفلسطينية تعويضات بقيمة 130 مليون شيقل (الدولار يساوي 3,47 شواقل)، لعائلات 34 إسرائيلياً قتلوا في عمليات نفذها فلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأشار موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت» إلى أنّ القرار جزئي، وهو يتصل بـ15 ملف دعوى للتعويض، رفعتها عائلات إسرائيلية ضد السلطة الفلسطينية عبر منظمة قضائية مؤيدة للمستوطنين تدعى «شورات هدين».

(العربي الجديد)

لافروف في طهران: التعاون لمواجهة العقوبات

بدأ وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف (الصورة)، زيارة إلى طهران أمس الأربعاء. وكشفت مصادر إيرانية مطلعة، لـ«العربي الجديد»، أنّ لافروف سيبحث في طهران تكثيف التعاون الإيراني الروسي في مواجهة العقوبات الأميركية، لافتة إلى أنّ «الشهور الأخيرة شهدت زيارات روسية علنية وسرية إلى إيران للاستفادة من تجربتها في مواجهة العقوبات».

(العربي الجديد)

العراق: مهاجمة حقل نفطي تديره شركة إماراتية

قالت مصادر أمنية عراقية في محافظة كركوك، شمالي البلاد، أمس الأربعاء، إن حقلاً للغاز قرب المحافظة على الحدود الإدارية مع مدينة السليمانية تستثمر فيه شركة «دانة غاز» الإماراتية تعرض لقصف صاروخي. ونقلت مواقع إخبارية كردية عن مدير ناحية قادر كرم، قرب كركوك، صديق محمد، قوله إن «صاروخاً أصاب السياج الخارجي لحقل كورمور الغازي الذي تعمل فيه شركة دانة غاز».

(العربي الجديد)

الأردن والسعودية: توافق حول النووي الإيراني

أعلنت عمان والرياض، في بيان مشترك في ختام زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى الأردن قبل أن ينتقل أمس الأربعاء إلى تركيا، عن وجود «توافق حول القضايا الإقليمية، وأهمها القضية الفلسطينية، والملف النووي الإيراني، والأوضاع في اليمن وسورية». وشدد بن سلمان والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني في البيان على «ضرورة وقف إسرائيل خطواتها التي تقوض حل الدولتين وفرص تحقيق السلام العادل»، وأكد الجانبان أهمية «الحفاظ على الأمن والاستقرار وضرورة دعم لبنان وشعبه، والعمل على مساعدته في التصدي للتحديات التي يواجهها».

(العربي الجديد)

من المقرر أن تجري الاستشارات النيابية الملزمة في لبنان، اليوم، لتسمية رئيس للحكومة الجديدة. وعلى الرغم من أن حظوظ رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي متقدمة، إلا أن مرحلة ما بعد التسمية تبقى الأهم

لبنان
التأليف أهم من التكليف

ميقاتي الأوفر حظاً لتسميته في الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة

بيروت ـ **رينا الجقال**

تجري الاستشارات النيابية الملزمة في لبنان، اليوم الخميس، لتسمية رئيس يُكلّف بتشكيل الحكومة الـ78 بتاريخ البلاد والخامسة في عهد الرئيس ميشال عون، وسط توقعات بفوز نجيب ميقاتي للمرة الرابعة بمنصب رئاسة الحكومة، بأكثر من خمسين صوتاً، بعدما تقدّمت حظوظه، أمس الأربعاء، على منافسه الأبرز السفير الأسبق نواف سلام. وكان سلام قد نال دعم أحزاب سياسية عدة، فضلاً عن إيحاء نواب معارضين وتغييريين بدعمهم له، قبل أن يعلن حزب «القوات اللبنانية»، صاحب الكتلة النيابية الوازنة برلمانياً والأكبر مسيحياً (19 نائباً)، عدم تسمية أحد لرئاسة الحكومة.

ومهما يكن الأسم الذي سينال التكليف اليوم، يبقى السؤال الأهم عما إذا كانت هناك نية فعلية لتشكيل حكومة جديدة، وما إذا كان سيقبل تسميته أو يعتذر بفعل غياب المواقاة المسيحية، نتيجة المعطيات التي تفيد بعدم حصوله أيضاً على أصوات «التيار الوطني الحر» والعدد الأكبر من أصوات النواب المسيحيين. مع العلم أنه لم يحظ في الاستحقاق الماضي بتصويت الحزبين المسيحيين، لكنه وافق على التكليف بذريعة إتمام الانتخابات النيابية التي جرت في 15 مايو/ أيار الماضي. وتفضّل أوساط ميقاتي انتظار نتائج اليوم، ملوّحة بأنه بغض النظر عن الواقع المسيحي وموقفه، فإن ميقاتي يحظى بتأييد الغالبية السُنية.

ويحظى ميقاتي بدعم غير معلن بعد من «حزب الله» و«حركة أمل» (بقيادة نبيه بري)، إلى جانب «تيار المردة» (بقيادة سليمان فرنجية)، وعدد من النواب المستقلين، بينما يرفض «التيار الوطني الحر» تسميته، ربطاً بالنزاع على الحصص الوزارية مع رئيسه النائب جبران باسيل، المطالب بوزارتي الطاقة والخارجية. وعدا سلام، الذي برز اسمه للمرة الأولى إبان «انتفاضة 17 تشرين» (أكتوبر/ تشرين الأول 2019)، ترددت أسماء كثيرة في الآونة الأخيرة، ومنها السفير اللبناني السابق في مصر والمؤرخ خالد زيادة، ووزيرة الداخلية السابقة ريا الحسن، ووزير الاقتصاد أمين سلام، وغيرهم. لكن التوافق حول أي من هذه الأسماء لم يحصل بين المعارضين والمستقلّين والنواب التغييريين، الذين كان لافتاً عدم انضوائهم بكتلة واحدة وانقسامهم الواضح حول الشخصية التي سيسمّونها.

ويرى محلّلون سياسيون أن الاختبار الأصعب يبقى في طريق التأليف، الذي سيكون معنّداً بعراقيل الحصص ونزاعات الحقائب الوزارية، لا سيما أن الحكومة المنتظرة قد تستلم زمام البلد في حال حصول فراغ رئاسي مع نهاية ولاية عون، على غرار حكومة تمام سلام عام 2014 التي ترافقت مع فراغ رئاسي دام نحو عامين، بعد تعطيل عون وحزب الله وحركة أمل البرلمان، لمنع انتخاب أي رئيس خلف لسليمان غير عون.

وتبعاً للجدول الموزّع من قبل الرئاسة اللبنانية، فإن 13 كتلة نيابية، إضافة إلى نواب مستقلّين سيشاركون في اليوم الاستشاري الطويل، الذي يبدأ عند الساعة العاشرة صباحاً بتوقيت بيروت، مع نائب رئيس مجلس النواب إلياس بو صعب (ينتمي إلى تكتل لبنان القوي برئاسة النائب جبران باسيل). مع العلم أن بعض الكتل والنواب أعلنوا قرارهم النهائي بينما فضّل قسم ثان عدم الإفصاح عن خياره، ما يترك المجال مفتوحاً أمام التوقعات والتقديرات في احتساب الأصوات النيابية. ومن أبرز الذين حسموا قرارهم بتسمية نواف سلام حزب «الكتائب اللبنانية» برئاسة النائب سامي الجميل وبضم 4 نواب، «الحزب التقدمي الاشتراكي» برئاسة وليد جنبلاط وبضم 8 نواب، علماً أنه منح صوته لميقاتي في يوليو 2021. وتمايز «الاشتراكي» في موقفه مع «القوات»، على الرغم من إعلانهما أخيراً مقاربتهما الموحدة للملف التكليف. في المقابل، يضمن ميقاتي الحائز في الاستحقاق الماضي على 72 صوتاً، أصوات كتل حزب الله (15 نائباً)، وحركة أمل (15 نائباً)، تيار المردة (3 نواب)، نواب الأرمن (3 نواب)، وأصوات عدد من النواب المستقلّين وقدامى «تيار المستقبل». ويتوقع النائب السابق مصطفى علوش (قيادي سابق في تيار المستقبل بزعامة سعد الحريري وخسر في الانتخابات الأخيرة)، في حديث مع «العربي الجديد»، حصول ميقاتي على أرجحية الأصوات من دون الغالبية المطلقة (65 نائباً يشكلون النصف +1 من عدد أعضاء البرلمان)، مشيراً إلى أن حزب الله بالدرجة الأولى يفضّل ميقاتي لأنه «جرّبه» ويمكنه خوض التفاهمات معه، عدا عن حيثيته في الطائفة السنية.

لكن علوش يبدي اعتقاده بأن ميقاتي، وإن سُمّي، سيرفض التكليف في حال عدم تلبه شرعية سميحية. ويستبعد أيضاً أن يتمكن ميقاتي أو غيره من تشكيل حكومة نتيجة الشروط التي ستُفرض من قبل عون وفريقه السياسي. من جهة ثانية، وحول الاسم الذي تؤيد السعودية وصوله لرئاسة الحكومة، خصوصاً بعد الحراك اللافت في الأيام الأخيرة للسفير السعودي لدى لبنان وليد البخاري، يرى علوش أنه «لا يبدو أن هناك اسماً ترضى عنه السعودية أو تريده بشكل خاص، ومؤشر القوات يثبت ذلك، بمعنى أنه لو كان هناك تفاهم باتجاه معين مع السعوديين لكانت القوات سمّت اسماً لرئاسة الحكومة».

ميقاتي خلال زيارة سابقة له الى القصر الجمهوري في بعبدا (حسين بيضون)

> احبط «القوات اللبنانية» حظوظ سلام في منافسة ميقاتي
>
> علوش: ميقاتي قد يرفض التكليف ما لم يحظ بشرعية مسيحية

وكان رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع قد ذكر بعد اجتماع تكتله النيابي «الجمهورية القوية» في معراب (قضاء كسروان، شمالي بيروت)، أمس، أنه «كنا أول من سمّى سلام، ولكن لم نلمس جدية لديه بتحمل المسؤولية، فكيف تنتظرون من تكتل أن يخوض معركته لرئاسة الحكومة ولا يعرفه؟»، معلناً أن تكتله لن يسمي أحداً لرئاسة الحكومة.

من جهته، يعتبر النائب السابق علي درويش، في حديث مع «العربي الجديد»، أن ميقاتي يريد أن تأخذ العملية الديمقراطية في لبنان مجراها، كما حدث أخيراً بالانتخابات النيابية وبعدها على مستوى انتخابات رئاسة البرلمان ونيابتها واللجان النيابية. ويشير درويش، الذي سبق أن كان عضواً في كتلة ميقاتي النيابية، إلى أن رئيس حكومة تصريف الأعمال حالياً سيبني موقفه بناءً على نتائج الاستشارات، خصوصاً أن الصورة لم تتضح بالكامل، وأن عدداً كبيراً من الكتل والنواب لم يعلنوا عن موقفهم، وذلك في معرض ردّه على احتمال اعتذار ميقاتي. ويفضّل درويش انتظار النتائج للبناء عليها، لكنه في المقابل يشدّد على أن ميقاتي حاضر ببرنامجه الواضح وحضوره على المستوى الإقليمي والدولي، وفي حال واصل مهامه، فسيكمل ما بدأته حكومته، وفي حال لاقى دعم الكتل السياسية الأساسية والكبيرة فسيستفيد من هذا الدعم. ويدعو درويش إلى تشكيل حكومة بوقت سريع، لأن العوامل التي أدت إلى تشكيل ميقاتي حكومته في الصيف الماضي، لا تزال موجودة، خصوصاً على مستوى الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة التي تعيشها البلاد، عدا عن إدراك الفرقاء السياسيين ضرورة تسهيل التأليف، وعدم وضع العراقيل أمام هذه العملية، ويقول: «وهو ما نأمل تكراره اليوم لحاجة لبنان إلى حكومة بصلاحيات كاملة لا محدودة وضيقة جداً».

بدوره، يرى النائب السابق فارس سعيد، في حديث مع «العربي الجديد»، أن الأمور تبدو محسومة لنجيب ميقاتي، لافتاً إلى أن «كثرا يفضلون أن تطرح أسماؤهم ضمن نادي المرشحين لرئاسة الحكومة، لكن لا أجد من النواب الجدد من يريد أن يتحمّل مسؤولية تشكيل حكومة، أو على الأقل خوض مغامرة التشكيل في نهاية عهد الرئيس عون».

ويتوقع سعيد أن «ميقاتي، إذا سُمّي اليوم، سيكون رئيس حكومة تصريف أعمال، ورئيساً يسعى لتشكيل حكومة، التي نستبعد ولادتها قبل نهاية عهد عون»، لافتاً إلى أن «ميقاتي قد يمتنع عن تشكيل حكومة تأتي بالمكاسب الإدارية لمصلحة فريق عون والتيار الوطني الحر بالدرجة الأولى». ويشير سعيد إلى أن «حزب الله يدعم ميقاتي لأنه يحظى حالياً بأكبر تأييد من الطائفة السنية، ويدرك مدى حساسية الجو السني القائم وأن هناك شبه انهيار للوضعية السُنية السياسية، ولا يريد أن يزيد عقبة إضافية أسمها رئاسة الحكومة».

تقرير

بن سلمان والسيسي... مشاورات سياسية واقتصادية

القاهرة ـ **العربي الجديد**

سلط البيان الختامي المشترك الذي صدر عن مصر والسعودية، في ختام زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، إلى القاهرة، التي بدأها مساء الاثنين الماضي واختتمها أول من أمس، الضوء على أبرز الملفات التي كانت موضعاً للمشاورات بين الطرفين. وحسب البيان، فقد «عقدت جلسة مباحثات رسمية بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والأمير محمد بن سلمان، جرى خلالها استعراض العلاقات بين البلدين، وتم بحث سبل تطوير وتنمية العلاقات في جميع المجالات، بما يعزز ويحقق مصالح البلدين والشعبين الشقيقين». وأشار إلى أنهما «تناولا مستجدات الأوضاع التي تشهدها المنطقة والعالم، مؤكدين على وحدة الموقف والمصير المشترك تجاه مجمل القضايا والتطورات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك».

وبحسب مصادر تحدثت لـ«العربي الجديد»، فإن الزيارة التي تخللها لقاء بين بن سلمان والسيسي في جلسة مباحثات مغلقة، لم تسفر عن نتائج محددة آنية. ووفقاً لهذه المصادر، فقد جاء بن سلمان إلى القاهرة بمطالب قديمة، أبرزها «ضم مصر إلى تحالف عسكري إقليمي في مواجهة إيران»، وهو ما قوبل بفتور مصري ليس بجديد. كما طلب السيسي مساعدات عاجلة وأموالاً سائلة للمساعدة في الأزمة الاقتصادية. في المقابل، تم، بحسب البيان الختامي للزيارة، الإعلان عن عزم المملكة على قيادة استثمارات في مصر تبلغ قيمتها 30 مليار دولار أميركي، من دون تحديد برنامج زمني. وقالت مصادر مصرية دبلوماسية خاصة لـ«العربي الجديد»، إن «الهدف الرئيس من وراء زيارة بن سلمان إلى القاهرة، هو توحيد المواقف والتنسيق من أجل الظهور أمام الإدارة الأميركية والرئيس الأميركي جو» بايدن كفريق واحد قبل زيارة الأخير إلى المنطقة».

وأضافت المصادر أنه «في ما يتعلق بالقضايا التي تخص كلاً من القاهرة والرياض، فلم تسفر زيارة ولي العهد السعودي عن أي جديد، والدليل هو ما جاء في البيان المصري السعودي المشترك عقب انتهاء الزيارة، والذي يتشابه مع البيانات المشتركة السابقة بين البلدين».

وقالت المصادر إن «النقطة الاستراتيجية المهمة بالنسبة إلى الجانب السعودي، والتي حرص ولي العهد على التحدث بشأنها

> اكد البيان على وحدة الموقف تجاه القضايا الإقليمية والدولية

مع السيسي، هي موضوع إيران وتشكيل ناتو عربي. لكن هذه القضية بالذات تواجه معارضة قوية داخل القوات المسلحة المصرية، التي ترى أنه لا يوجد أي ضرورة استراتيجية للدخول في مواجهة مع إيران، بل ربما يكون العكس هو الصحيح». ووفقاً لهذه المصادر، فإنه «في مقابل هذا الموقف الرافض من جانب مصر، لم يقدم الجانب السعودي الأموال العاجلة التي طالب بها الرئيس المصري سراً وعلانية، حيث قال إنه يحتاج إلى 25 مليار دولار بشكل عاجل، واكتفى بتقديم استثمارات تقدر بنحو 8 مليارات دولار، ووعد بأن المملكة سوف تجمع استثمارات أخرى في المستقبل القريب بـ30 مليار دولار، لكنه ترك الأمر مفتوحاً على احتمالات كثيرة». ولفتت المصادر إلى أنه «حتى الـ8 مليارات دولار التي ضختها المملكة كاستثمارات في مصر، كلها قادمة من شركات خاصة وليست حكومية».

وتحدثت مصادر دبلوماسية مصرية، وأخرى مقربة من دوائر صناعة القرار، عما قالت إنها أبرز الملفات التي كانت مطروحة خلال اللقاء المغلق بين ولي العهد السعودي والسيسي. وأشارت إلى أن «الترتيبات الأمنية الجديدة في الإقليم، والتي تسعى المملكة لأن تكون مكوناً فاعلاً فيها، في إطار مساعيها لتوفير مظلة أمنية في مواجهة التهديدات التي تواجهها من جانب إيران ووكلائها في المنطقة، تصدرت أجندة المباحثات الخاصة بين الطرفين».

وأوضحت المصادر أن «هناك تنسيقاً عالي المستوى بين مصر والسعودية على الصعيدين العسكري والاستخباري، في ما يخص أمن البحر الأحمر». وأشارت إلى أن «معظم الملفات التي تناولها اللقاء كانت شبه منتهية، وأن الزيارة كان هدفها فقط التدشين الرسمي للاتفاقيات، التي أنهاها كبار المسؤولين في البلدين خلال شهرين مضيا». وقالت المصادر إن «أبرز المعوقات التي يسعى بن سلمان لتجاوزها في هذا الإطار قبل القمة المرتقبة للرئيس الأميركي جو بايدن مع دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى مصر والأردن والعراق، هي المعارضة المصرية للانخراط في تحالف مضاد لإيران، إضافة إلى عدم اكتمال مسار عودة العلاقات المصرية التركية، حيث تعد أنقرة ركناً أساسياً ضمن التحالف الإقليمي الجديد». وأكدت المصادر أن القاهرة «عرضت أخيراً، تعديل مسمى التحالف الأمني الجديد، والذي يرتكز على نشر عدد من المنظومات الدفاعية في دول بالإقليم، بهدف توفير مزيد من الأمن لدول المنطقة». ولفتت المصادر إلى أن القاهرة «طالبت بألا يكون التحالف موجهاً ضد إيران بالاسم، وأن تتضمن الإشارة إلى الترتيبات الأمنية الجديدة في الإقليم، والتي تسعى الملكة لأن تكون مكوناً فاعلاً فيها، في إطار مساعيها لتوفير مظلة أمنية في مواجهة التهديدات التي تواجهها من جانب إيران ووكلائها في المنطقة، تصدرت أجندة المباحثات الخاصة بين الطرفين».

حرص بن سلمان على التحدث مع السيسي عن «ناتو» عربي (الأناضول)

رصد

مضامين مسربة تزيد من الخلاف
شيء من ملامح دستور سعيّد

ظهرت الملامح الأولى من مسودة دستور الرئيس التونسي قيس سعيّد. وكما كانت طريقة صياغتها مثيرة للجدل، فإن جزءاً من مضامينها سيزيد من الخلاف

تونس ـ **صلاح الدين الجورشي**

سُلمت نسخة الدستور الجديد إلى الرئيس التونسي قيس سعيّد في الموعد المحدد، يوم الإثنين الماضي في يونيو/ حزيران. لكن منذ تلك اللحظة، أعلن سعيّد أن المسودة ستخضع لتعديلات، وهو ما دلّ على أن الجدل الذي دار إعلامياً وسياسياً، وكشف عن اعتراضات جوهرية أبداها مختصون في القانون الدستوري، إلى جانب أطراف المعارضة، قد تجعل رئيس الدولة يتدخّل لتغيير بعض المسائل. لكن بقطع النظر عن ذلك، سيكون له حق الحسم النهائي، بحكم أن الدستور سيحمل اسمه، ولن تمرّ أي كلمة فيه أو فصل، إلا بموافقته، وبعد أن تعكس أفكاره وقناعاته.

في انتظار التعديلات التي سيتم إدخالها خلال الأيام العشرة المقبلة، وقبل الكشف عن تفاصيل المسودة، يتواصل التصعيد السياسي والاجتماعي ضد رئيس الدولة الذي صرح بأن الدستور الجديد سيكون خالياً من الإشارة إلى الإسلام باعتباره دين الدولة، بحجة أن «الحديث عن دولة دينها الإسلام لا يليق بدولة تسعى إلى تحقيق مقاصد الإسلام»، وأن الدولة «ذات معنوية كالشركة أو المؤسسة، والشركة لن تمر على الصراط» يوم القيامة. وأكد سعيّد على أنه سيتم الحديث في الدستور الجديد عن «أمة دينها الإسلام».

وعلى الرغم من أن هذه المسألة قد حُسمت في دستور 2014، إلا أنّ الرئيس أصرّ على حذف الفصل الذي وضعه الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة في دستور عام 1959، بحجة أنه يتضمن «خطا معرفيا»، ومدخلاً لتدجين الدولة، حيث استغله الإسلاميون لتمرير مشروعهم العقائدي، على الرغم من أن حركة «النهضة» عملت بقوة على استبداله بفصل مختلف في صيغته ودلالاته. هذا الأمر جعل أغلب العلمانيين حذرين تجاه الصيغة الجديدة المقترحة من قبل الرئيس، لأنه لا يجاريهم في دعوتهم إلى إبعاد الإسلام عن الشأن العام، إنما يلتقي معهم في وسط الطريق، لكي يختلف في ما بعد حول دور الإسلام الذي يعتقد بأنه «منظومة كاملة». ويستند في هذا الأمر على أية مقاصد الشريعة التي تعتبر السند الرئيسي لمختلف حركات الإصلاح الديني في تونس وفي العالم الإسلامي.

لهذا السبب، أربك الرئيس سعيّد الشخصيات العلمانية التي سايرته في مساره، لكنها تجد نفسها اليوم في مأزق وهي تتابع تأكيده على فهم مختلف لدور الدين في الشأن العام، من خلال فكرة الأمة ذات الأغلبية المسلمة. هذا الفهم، من شأنه أن يعيد الإشكال من جديد من النافذة، بعد أن تم «التخلص» منه عبر إخراجه من الباب. بناءً عليه، سيكون موقع الإسلام في الدستور من بين محاور الجدل الذي سيتواصل خلال الأيام والأسابيع المقبلة.

المسألة الأخرى التي سيتضمنها مشروع الدستور البديل، تتعلق بالفصل بين السلطات، وهو مبدأ أساسي في الأنظمة الديمقراطية. غير أنّ الرئيس سعيّد لا يؤمن بفكرة السلطات المستقلة عن بعضها، ويعتبر أن السلطة الوحيدة المشروعة هي سلطة الشعب. أما البقية، فهي وظائف لا غير، يتم إنجازها ضمن أجهزة الدولة الواحدة. يعتبر هذا التأويل من المسائل الجوهرية الخلافية بين الرئيس سعيّد وعدد كبير من خبراء القانون الدستوري، إلى جانب الأغلبية الساحقة من القضاة والأوساط الديمقراطية. فالتنصيص على ذلك في الدستور الجديد، يعتبره المعارضون «انحرافاً بالسلطة» وانتكاسة نحو الخلف، ورجوعاً إلى منآخات الاستبداد.

أخيراً، اعترض الكثيرون على وضع الباب الاقتصادي في مقدمة دستور سعيّد، ورأوا في ذلك قلباً للأولويات، ومخالفة لمختلف دساتير العالم، في حين اعتبر الرئيس وأنصاره ذلك، إبداعاً يعكس تصوراً جديداً من شأنه أن يطلق عجلة الاقتصاد، ويسمح للتونسيين بتحقيق قفزة نوعية في عالم التنمية وفي نسب النمو. لكن الخبراء غير مقتنعين بالقول إن إعادة ترتيب أبواب الدستور بتقديم الاقتصادي على السياسي، من شأنه أن يعجّل بإخراج البلاد من أزمتها الطاحنة. كما يعتبرون أن حشو الدستور بعبارات فضفاضة، سيكون بمثابة اللجوء إلى تعويم السمكة، ودعوا إلى ضرورة الاكتفاء بتحديد المبادئ العامة للاختيارات الاقتصادية، وعدم الخلط بينها وبين السياسات الاقتصادية التي اختارتها الحكومة الحالية، بحكم أنها ظرفية ومحكومة بمعطيات وضغوط المرحلة، ولا تستوعب تحديات المستقبل البعيد أو القريب. هذه ملامح أولى عن مسودة دستور قيس سعيّد في انتظار الكشف عنها في نسختها الأخيرة. وكما كانت طريقة صياغتها مثيرة للجدل، فإن جزءاً من مضامينها المسربة سيزيد من حدة الخلاف والانقسام بين النخب التونسية. فهناك مثقفون ورجال قانون لا يزالون مؤيدين للرئيس سعيّد، ويعتقدون بأنه يسير بالبلاد في الطريق الصحيح. فقد قال عالم الاجتماع التونسي محمد كرو، قبل أيام، إن «الإسلام السياسي وضع استراتيجية كاملة لتدمير الدولة، لكنه لم ينجح في ذلك، في حين أن سعيّد ساهم في استعادة سيادة الدولة من خلال حربه على الفساد».

في مقابل ذلك، وصف رئيس «حركة النهضة»، راشد الغنوشي، أخيراً، ما يجري بـ«المسرحية»، واعتبر أن قيس سعيّد «يحاول شرعنة نفسه من خلال صياغة دستور على عجل». ستكون الأسابيع القليلة المقبلة حاسمة لتحديد مآل هذا الدستور الذي سيبقى مثار جدل بين التونسيين: سواء تم إقراره في 25 يوليو/تموز المقبل، موعد الاستفتاء عليه، أم لا. لكن المؤكد أن الأزمة السياسية في تونس تبقى أكبر بكثير من مجرد خلافات حول مسائل دستورية.

يتواصل التصعيد السياسي والاجتماعي ضد سعيّد (جديد وسيم/Getty)

الحدث

الكويت: حل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة

أعلن ولي عهد الكويت، الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، أمس الأربعاء، حل مجلس الأمة الكويتي والدعوة إلى إجراء انتخابات عامة، في ظل أزمة سياسية تعصف بالبلاد بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. ويأتي القرار بينما ينفذ 21 نائباً من المعارضة الكويتية اعتصاماً منذ أكثر من أسبوع في مكاتبهم في مقر مجلس الأمة، احتجاجاً على تعطيل الجلسات البرلمانية وعدم تشكيل حكومة جديدة.

وكانت الحكومة الكويتية تقدمت في إبريل/ نيسان الماضي باستقالتها بعد ثلاثة أشهر على تشكيلها بسبب أزمة مع المجلس. ولم يتم تكليف رئيس وزراء جديد منذ الاستقالة. وقال الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، الذي يتولى معظم صلاحيات أمير البلاد، في خطاب متلفز أمس الأربعاء «قررنا مضطرين ونزولاً عند رغبة الشعب واحتراماً لإرادته الاحتكام إلى الدستور، وحل مجلس الأمة حلاً دستورياً والدعوة إلى انتخابات عامة وفقاً لإجراءات والمواعيد والضوابط الدستورية والقانونية». وأشار إلى أنه «سيصدر مرسوم الحل والدعوة إلى الانتخابات في الأشهر المقبلة بعد إعداد الترتيبات القانونية اللازمة لذلك». وأكد ولي العهد الكويتي أن «هدفنا من هذا الحل الدستوري الرغبة الأكيدة والصادقة في أن يقوم الشعب بنفسه ليقول كلمة الفصل في عملية تصحيح مسار المشهد السياسي من جديد».

وكانت المعارضة الكويتية عززت موقعها في الانتخابات التشريعية الأخيرة التي جرت في الخامس من ديسمبر/كانون الأول 2020 بفوز 24 نائباً محسوباً عليها بمقاعد في مجلس الأمة المؤلف من 50 مقعداً. وهذا هو أول حل للبرلمان في عهد أمير الكويت الحالي الشيخ نواف الأحمد الصباح الذي تولى الحكم في سبتمبر/أيلول 2020 بعد وفاة أخيه الشيخ صباح الأحمد الصباح. وكانت آخر مرة تم حل البرلمان فيها عام 2016.

وتعيش الكويت أزمات متتالية منذ انتخاب البرلمان الحالي. وتصاعدت حدة هذه الأزمات في الأسابيع الأخيرة مع اعتصام نواب المعارضة في البرلمان منذ 14 يونيو/حزيران الحالي احتجاجاً على ما يصفونه «بتعطيل الدستور»، ومن أجل الضغط على ولي العهد للإسراع في تشكيل حكومة جديدة بعد استقالة الحكومة قبل أكثر من شهرين. ويشكو كثير من المواطنين الكويتيين من تعطل كثير من المصالح بسبب الصراع المستمر بين الحكومة والبرلمان. وتحدث ولي العهد عن المشهد السياسي الذي «تمزقه الاختلافات وتدمره الصراعات وتسيره المصالح والأهواء الشخصية على حساب استقرار الوطن وتقدمه وازدهاره»، ملقياً باللوم على السلطتين التشريعية والتنفيذية في هذا الوضع. وقال «هذا كله بسبب تصدع العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتدخل التشريعية في عمل التنفيذية وتخلي التنفيذية عن القيام بدورها المطلوب منها بالشكل الصحيح»، مطالباً الشعب بأيجاد التغيير. وقال «نناشدكم أبناء وطننا العزيز ألا تضيعوا فرصة تصحيح مسار المشاركة الوطنية حتى لا نعود إلى ما كنا عليه لأن هذه العودة لن تكون في صالح الوطن والمواطنين وسيكون لنا في حالة عودتها إجراءات أخرى ثقيلة الوقع والحدث».

وطبقاً للدستور، فإن الانتخابات المقبلة لا بد أن تكون في غضون شهرين من حل البرلمان. وقال ولي العهد «لن نحيد عن الدستور ولن نقوم بتعديله ولا تنقيحه ولا تعطيله ولا تعليقه ولا حتى المساس به حيث سيكون في حرز مكنون فهو شرعية الحكم وضمان بقائه

> أعلن ولي عهد الكويت الشيخ مشعل الاحمد الصباح، امس الاربعاء، حل مجلس الامة والدعوة لانتخابات عامة جديدة، وسط ازمة سياسية حادة

> الانتخابات المقبلة لا بد ان تكون في غضون شهرين

والعهد الوثيق بيننا وبينكم». وأكد ولي العهد «إننا لن نتدخل في اختيارات الشعب لممثليه ولن نتدخل كذلك في اختيارات مجلس الأمة المقبل في اختيار رئيسه أو لجانه المختلفة ليكون المجلس سيد قراراته». وشهد انتخاب البرلمان لرئيسه الحالي مرزوق الغانم الموالي للحكومة، جدلاً واسعاً بين نواب البرلمان وفي المجتمع، حيث اتهمت المعارضة الحكومة بالتصويت له وإيصاله لرئاسة البرلمان. ولم تعلق الحكومة على هذا الأمر، بينما يرى رئيس البرلمان أنه حقق نصراً مستحقاً وفقاً للدستور والقانون.

وطبقاً للدستور، فإن وزراء الحكومة المعينين يعتبرون أعضاء في البرلمان ويحق لهم التصويت. ويطالب نواب المعارضة برحيل رئيس البرلمان ورئيس الحكومة معاً. وعقب كلمة الشيخ مشعل، كتب رئيس البرلمان على حسابه في «تويتر»: «علينا الالتفاف حول القيادة السياسية في ما تراه لما فيه مصلحة الوطن العليا، ودعمها ومؤازرتها حتى نعبر بالكويت إلى بر الأمان».

وجاءت استقالة الحكومة في إبريل الماضي تفادياً لتصويت مجلس الأمة الكويتي على طلب «عدم التعاون» مع الحكومة الذي كان مقرراً في اليوم التالي، بعد استجواب رئيس الوزراء في البرلمان. ويعني تصويت البرلمان على عدم التعاون مع الحكومة دستورياً رفع الأمر لأمير البلاد ليقرر بنفسه إعفاء رئيس الوزراء وتعيين حكومة جديدة أو حل مجلس الأمة.

(فرانس برس، رويترز)

شرق غرب

قصف على مواقع «قسد» شمالي سورية

قالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، أمس الأربعاء، إن الجيش التركي وفصائل من «الجيش الوطني» التابع للمعارضة، جددوا صباح أمس، قصفهم لمواقع لـ«قوات سورية الديمقراطية» (قسد) بشمال سورية، ولا سيما في قرية أم الكيف بناحية تل تمر بريف الحسكة، ما أدى لوقوع أضرار مادية جسيمة. كما طاول القصف مواقع في تل رفعت وحربل وبيلونة والشيخ عيسى بريف حلب الشمالي.

(العربي الجديد)

كيم يترأس اجتماعاً عسكرياً

ترأس زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون (الصورة)، أول من أمس الثلاثاء، اجتماعاً ضم كبار مسؤوليه العسكريين. وقالت وكالة الأنباء الكورية الشمالية، أمس الأربعاء، إن كيم ترأس اجتماع اللجنة العسكرية المركزية لحزب العمال الحاكم، الذي انطلق أول من أمس، لاستعراض خطط الدفاع خلال النصف الأول من عام 2022 والتأكيد على «المهام الحاسمة والعاجلة» لتوسيع القدرات العسكرية.

(أسوشييتد برس)

فارك تعترف بخطف أكثر من 20 ألف شخص

اعترف القائد السابق لـ«القوات المسلحة الثورية الكولومبية» (فارك)، رودريغو لوندونو، الشهير بـ«تيموشنكو»، أول من أمس الثلاثاء، بمسؤولية الحركة عن خطف أكثر من 20 ألف شخص خلال ربع القرن الأخير من النزاع بين المتمردين والقوات الحكومية، وقال في قاعة بالعاصمة بوغوتا، أمام عدد من الرهائن السابقين، إنه يتحمل مع ستة آخرين من كبار قادة «فارك» المسؤولية عن عمليات الخطف التي ارتكبتها الحركة.

(فرانس برس)

أميركا: السجن لعالم مكسيكي تجسس لصالح روسيا

حكمت محكمة أميركية، أول من أمس الثلاثاء، على عالم كيميماء مكسيكي بالسجن أربع سنوات بتهمة التجسس لحساب روسيا على «مصدر حكومي أميركي». وأقر هيكتور كابريرا فوينتيس بالذنب في فبراير/شباط الماضي، وكان قد أوقف في العام 2020 في ميامي، بعد أن جنده مسؤول روسي في العام 2019.

(فرانس برس)

مسؤولون بعهد ترامب يدلون بشهاداتهم بمجلس النواب

قالت اللجنة النيابية التي تحقق في اقتحام الكونغرس من قبل أنصار الرئيس السابق دونالد ترامب (الصورة) في 6 يناير/ كانون الثاني 2021، في بيان أمس الأربعاء، إن ثلاثة مسؤولين من وزارة العدل في عهد ترامب سيدلون بشهاداتهم اليوم الخميس. والمسؤولون هم المدعي العام السابق بالإنابة جيفري روزن، ونائب المدعي العام السابق بالإنابة ريتشارد دونوغو، ومساعد المدعي العام السابق ستيفن إنغل. من جهة أخرى، قال مكتب المدعية العامة لولاية نيويورك، ليتيتيا جيمس، أول من أمس، إن ترامب لم يعد على الأرجح يواجه تهمة إزدراء المحكمة بعد تجنبه الإدلاء بشهادته ورفضه توفير وثائق في إطار تحقيق حول نشاطاته التجارية.

(رويترز)

قضية

يتحدث مدير «المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان» راجي الصوراني، والمدير العام لمنظمة «بتسيلم» حجّاي العاد، لـ«العربي الجديد»، عن رؤيتهما بشأن مختلف الملفات المتعلقة بالفلسطينيين وانتهاكات الاحتلال

راجي الصوراني وحجّاي العاد لـ«العربي الجديد»:

الظلم لا ينتصر... ولا يمكن للاحتلال أن يبقى للأبد

لندن ـ **ديمة ونوس**

اللقاء الذي جمعهما في لندن قبل أيام قليلة، هو الثاني بعد تواجدهما معاً في عمّان قبل سنوات. راجي الصوراني، مدير «المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان» جاء من غزة المحاصرة، بينما أتى حجّاي العاد، المدير العام لمنظمة «بتسيلم» (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان بالأراضي المحتلة) من القدس المحتلة. زيارتهما إلى العاصمة البريطانية تأتي بعد أشهر قليلة على الغزو الروسي لأوكرانيا و«انتفاضة» الغرب للدفاع عن حق الشعب الأوكراني في تقرير مصيره في وجه «الاحتلال» الروسي. تضمنّت جولتهما في المملكة المتحدة وأيرلندا لقاءات مشتركة جمعتهما بمسؤولين بريطانيين «على الرغم من خلفيتهما الوطنية المختلفة»، بحسب البيان الذي نشرته مؤسسة «كريستيان فور إيد»، المشرفة على تلك الزيارة وعلى النشاطات المرافقة لها.

التقت «العربي الجديد» الناشطين، وكانت بداية الحديث معهما حول الفروقات الهائلة بين رحلة كل منهما إلى لندن. العاد يرى أن تلك الفروقات تعكس «همجية ووحشية الاحتلال الإسرائيلي في التعامل مع الفلسطينيين». فبينما كانت رحلته من القدس المحتلة إلى لندن سلسة وسهلة، كانت رحلة الصوراني من غزة إلى لندن مروراً بالأردن معقّدة وشاقة. لا يمكن للرجلين أن يلتقيا في فلسطين. عليهما قطع آلاف الأميال ليتمكنا من اللقاء خارج جدار الفصل العنصري. إلا أنهما وصلا إلى لندن في لحظة لا يبدو أنها الأفضل في تاريخ المملكة في ما يتعلق بالحريات ونبذ العنصرية والتطرّف.

أزدواجية معايير الغرب

يقول الصوراني لـ«العربي الجديد»، إن «ما حدث في أوكرانيا خلال الأشهر القليلة الماضية، جذب الكثير من الرأي العام العالمي. إذ وجد الغرب نفسه أمام دولة تحتل دولة أخرى وتعتدي عليها». ويضيف أنه «من المستغرب ألا يتم الربط بين ما يحدث في أوكرانيا وما يحدث في فلسطين، مما يدعو للسخرية من ازدواجية المعايير التي يتعامل عبرها الغرب عندما ينذد بالاحتلال والعدوان الروسي ويعترف بحق الأوكرانيين في تقرير مصيرهم وحمل السلاح للدفاع عن أرضهم، لا بل ويمدّهم بالسلاح لمواجهة الاحتلال الروسي ويطبّق أقسى العقوبات ضد موسكو، لكنه يصمت أمام معاناة الفلسطينيين».

ويبدو المشهد من بريطانيا أشدّ إيلاماً ربما بالنسبة إلى الصوراني وغيره من العاملين في مجال حقوق الإنسان خصوصاً، إذ إن «احتلال فلسطين مرّ عليه 55 عاماً في الرواية القصيرة، و74 عاماً في الرواية الطويلة، وليس 4 أشهر فقط».

من جهته، يرى العاد أن «بريطانيا ليست فقط مطالبة بالتحدث عن قضية الفلسطينيين، بل أيضاً بالقيام بأفعال تضع حداً لانتهاكات وتنهي مسألة الإفلات من العقاب». ويقول لـ«العربي الجديد»: «الشيء الوحيد الذي نحصل عليه من الحكومات الغربية هو الخطابات والكلام والتعبير عن القلق البالغ، وأحياناً مطالبة إسرائيل بالامتناع عن هدم بيوت الفلسطينيين»، مضيفاً أن «كل التصريحات فارغة في ظلّ غياب المحاسبة والمساءلة».

وفي ظلّ سياسة المعايير المزدوجة هذه، يرى العاد أن ما قد يُحدث تغييراً حقيقياً هو الرأي العام الغربي إذ إن «الحكومات الغربية لن تتغيّر مواقفها، لكن الرأي العام قد يتغيّر موقفه، وبالتالي قد يطالب المسؤولين المنتخبين بالالتزام بالمبادئ التي ينادون بها، كالعدالة والحرية والتخلي عن ازدواجية المعايير والنفاق».

المحكمة الجنائية ومحاسبة الاحتلال

وتأتي هذه الزيارة المشتركة للصوراني والعاد، بحسب بيان «كريستيان فور إيد»، «للتأكيد من جديد على أنه لا يمكن للشعب الفلسطيني أن يسلّم بالأمر الواقع وأن يصيبه اليأس». ويضيف البيان أن ما يجمع الناشطين هو «الإيمان بسيادة القانون، وتحدي ثقافة الإفلات من العقاب من خلال إشراك المحكمة الجنائية الدولية» في ذلك. إلا أن إشراك المحكمة الجنائية لم يأتِ كخيار أول بالنسبة للكثير من الحقوقيين الفلسطينيين. يقول الصوراني إنهم كمحامين وناشطين في مجال حقوق الإنسان كانوا مطالبين بممارسة أمور قانونية معيّنة، كاختبار جهاز القضاء الإسرائيلي واستنفاد كل الوسائل في القضاء «الوطني» قبل التوجّه للمحاكم الدولية. ويضيف «لا ينفع التوجه للمحكمة الدولية قبل أن نستنفد إجراءات المقاضاة أمام القضاء الوطني، قضاء الاحتلال، وقبل أن نثبت أنه لا وجود للعدالة، التاريخ أثبت أن لا عدالة على الإطلاق تحت الاحتلال. والاحتلال الإسرائيلي هو أسوأ الاحتلالات وأكثرها عسكرة وأطولها في العصر الحديث». ويعتبر الصوراني أن القضاء الإسرائيلي «أعطى الغطاء القانوني للجرائم التي تمارسها قوات الاحتلال الدولية فكرة رهيبة، لكن فيما يخصّ أوكرانيا، تصبح المحكمة فكرة رائعة. هذا النفاق صارخ، والعدالة يجب أن تُطبّق على الجميع، وعلينا أن ندعم استقلالية المحاكم وصلاحياتها في النظر في جرائم الحرب؛ سواء كانت في إسرائيل، أو فلسطين أو أوكرانيا أو أي مكان آخر».

> الصوراني: القضاء الإسرائيلي يغطي جرائم الاحتلال
>
> العاد: إسرائيل مستمرة ببيع العالم فكرة أنها ديمقراطية

مخاطر على الحقوقيين الفلسطينيين

يقول حجاي العاد، إن «المخاطر التي يواجهها المدافعون عن حقوق الانسان من الفلسطينيين، اكبر بكثير مما يتعرّض له المدافعون عن حقوق الانسان من الاسرائيليين، إذ ان المدافعين الفلسطينيين معرّضون للاعتقال والاغتيال واغلاق مكاتبهم ومصادرة اموالهم وحظرهم من السفر لسنوات طويلة، وسط صمت رهيب». ويشير الى ان «ست منظمات حقوقية فلسطينية محترمة صُنّفت كمنظمات ارهابية» العام الماضي.

لقاء العاد (يمين) والصوراني (يسار) في لندن هو الثاني الذي يجمعهما (العربي الجديد)

مشتركات بين عمل الصوراني والعاد

معاناة الشعب الفلسطيني مع ازدواجية المعايير، فهم ممنوعون من الوصول إليها في السياق الطبيعي الذي تفرضه العدالة الدولية، بينما يرحّب الغرب بالمحكمة في سياق الغزو الروسي على أوكرانيا». ويوضح العاد أنه «في ما يخصّ القضية الفلسطينية، يقولون إن المحكمة الجنائية الدولية فكرة رهيبة، لكن فيما يخصّ أوكرانيا، تصبح المحكمة فكرة رائعة. هذا النفاق صارخ، والعدالة يجب أن تُطبّق على الجميع، وعلينا أن ندعم استقلالية المحاكم وصلاحياتها في النظر في جرائم الحرب؛ سواء كانت في إسرائيل، أو فلسطين أو أوكرانيا أو أي مكان آخر».

بها. ويقول «مع أننا أقلية، استطعنا اتخاذ مواقف مهمة للغاية وكان صوتنا مسموعاً. كما أنني أعتقد أن نجاحنا لا يعتمد على قدرتنا على التأثير محلياً فقط، ولهذا نحن في لندن اليوم لأن النجاح يعتمد أيضاً بشكل كبير على استخدام ما نملك من مبادئ وحقائق وقيم للتأثير دولياً». ويرى العاد أن «الغرب لم يكتفِ بتجاهل القمع الإسرائيلي للفلسطينيين، بل يستفيد أيضاً من هذا الاضطهاد ويساعد عليه ويدعمه، بما في ذلك الحكومة البريطانية، عبر إقامة علاقات اقتصادية ودبلوماسية مع المحتل».

أما «المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان»، الذي يمثّله الصوراني، فلا نقاش حول شعبيته ربما، لكن مسألة قدرته على الاستمرار تفتح النقاش واسعاً على الدور الذي تلعبه السلطة الفلسطينية أو لا تلعبه في دعم قضية الفلسطينيين ومساندة الوسائل القليلة التي يمتلكونها في وجه الاضطهاد اليومي وسياسة الفصل العنصري. ويقول الصوراني إن «لا علاقة لنا بالسلطة الفلسطينية على الإطلاق، ومع الأسف لا يوجد لدينا أي تمويل عربي، لأن من عرض علينا تمويلاً من العرب أراد لذلك التمويل أن يكون رشوة للإفساد والاحتواء». ويرى الصوراني الجانب المشرق من عدم حصولهم على تمويل من السلطة الفلسطينية أو من أي طرف عربي، فذلك «يضمن استقلاليتنا ويمكّننا من التواجد مع الضحية بشكل مباشر ومن دون وسيط. نوثق جرائم الحرب ولدينا توكيل من الضحايا وذويهم لنمارس التمثيل القانوني أمام المحاكم الإسرائيلية وأمام المحكمة الجنائية الدولية». ويؤكد أنه «يجب على المجتمع المدني أن يعمل في فضاء بعيد عن فضاء الدول والحكومات».

ويوافقُ العاد على أهمية أن يبقى عمل المنظمات المدنية مستقلاً، خصوصاً في قطاع غزة المحاصر لأن «إسرائيل لديها تاريخ في عرقلة وصول الباحثين الدوليين المستقلين، ولم تسمح للجنة التحقيق السابقة التابعة للأمم المتحدة بدخول القطاع، كما أنه من غير المرجح أن تسمح لباحثي المحكمة الجنائية الدولية بذلك، وبالتالي من الضروري القيام بشكل مستقلّ وحرّ بعمل محترف في مجال حقوق الإنسان».

التهديدات الإسرائيلية

وإضافةً إلى أن منظمة «بتسيلم» لا تمثّل هي ومبادئها سوى الأقلية في المجتمع الإسرائيلي، فهي تواجه أيضاً تهديداً مستمراً بالإغلاق والمنع. إلا أن العاد لا يعطي تلك التهديدات اهتماماً كبيراً، لأن الحكومة الإسرائيلية وإن أرادت إسكاتهم ونزع شرعيتهم ومهاجمتهم، كما فعلت من قبل وكما ستفعل مستقبلاً، إلا أنها في الوقت نفسه «تريد الاستمرار في بيع العالم فكرة أن إسرائيل ديمقراطية، لا بل إنها الديمقراطية الوحيدة الصحيحة في العالم». لذا، فإن إغلاق منظمات حقوق الإنسان لا يتفق، بحسب العاد، مع تسويق إسرائيل نفسها كبلد ديمقراطي. لكنها في المقابل تقوم بتمرير تشريعات على مر السنين، لتعيق وصول المنظمة إلى التمويل الدولي ولإعطاء الانطباع بأن «ما نحصل عليه من تمويل، حتى وإن جاء من أصدقائها في المملكة المتحدة وفرنسا وهولندا والسويد وما إلى ذلك، هو لتقويض السيادة الإسرائيلية».

سلاح القانون

يقول مدير «المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان» راجي الصوراني، إنهم يستخدمون في مواجهة إسرائيل «أكثر الأساليب حضارية في عالمنا؛ سلاح القانون وحقوق الإنسان»، مشيراً الى انه «إن كان موضوع المحاسبة والمساءلة لن يعيد الشهداء احياء، فانه سيمنع الكثير من الجرائم المقبلة». ويؤكد الصوراني ان «الواقع البائس الحالي، اما يدفع للاستسلام او لتنشيط الهمم، وممنوع على الفلسطينيين ان يستسلموا او ان يسلّموا بقدرهم كضحية».

سياسة الفصل العنصري

ويعتقد العاد أن «تجربة إسرائيل في سياسة الفصل العنصري كانت أكثر نجاحاً من تجربة جنوب أفريقيا، لأنها تطبق الفصل العنصري من دون أن تصبح في نظر العالم ذلك البلد الأفريقي». ويضيف «تلعب إسرائيل لعبة علاقات عامة أكثر تطوراً. ترتكب كل أنواع الجرائم بحق الفلسطينيين، ثم تدّعي أنها ديمقراطية، وأنها تتشارك مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة وغيرها قيم الديمقراطية والحقوق». ويتساءل العاد «كيف لدولة أن تنتهج نظام الفصل العنصري وأن تكون ديمقراطية في الوقت ذاته؟ إنه تناقض في المصطلحات»، مضيفاً أن «الظلم لا ينتصر وهذا ما أثبته التاريخ». وعلى الرغم من كل تلك الإحباطات، يرى الصوراني أنه «لا يمكن للاحتلال أن يبقى للأبد، وأحد أهم دلائل نجاح جهود المجتمع المدني الفلسطيني هو أن إسرائيل بعظمتها وبما تملكه من صلات، غير قادرة على مواجهة مجموعة من المحامين في المحكمة الجنائية الدولية، لا بل وترعبها المسألة». ويتابع «نحن حفنة من المحامين، وإسرائيل بعظمتها غير قادرة على إيقافنا في المحكمة الجنائية الدولية، أو الوقوف أمامنا هناك، أو المصادقة والتوقيع على ميثاق روما (المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية)، لأنها أضعف وأوهن من أن تواجهنا، أخلاقياً وإنسانياً، حتى وإن تفوقت علينا عسكرياً واقتصادياً وأمنياً». ويشير الصوراني إلى أن «المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان» و«بتسيلم» وصلا لنتيجة أن الجهاز القضائي الإسرائيلي «غير قادر على المحاسبة من جهة، ومن جهة أخرى يوفّر غطاءً قانونياً لما يُمارس من جرائم حرب ممنهجة ومنظّمة ضد المدنيين الفلسطينيين». ويتابع «هذا امر مهم، ويصفع كثيرين ممن يعتقدون أن على إسرائيل أن تتمتع بالحماية، كرئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون الذي دعا البريطانيين قبل شهرين للنضال مع الشعب الأوكراني ضد الاحتلال الروسي، لكنه يدعم الاحتلال الإسرائيلي». ويرى الصوراني أنه «ليس إنسانياً أن تكون ضحية جيدة، لأن المقاومة بفكرتها هي جزء من التراث الإنساني، وكذلك الا نسلّم للظلم والاضطهاد الواقع علينا. ومن غير الإنساني أن نموت ونُظلم بصمت من دون أن نقرع جدران الخزان حتى». (في إشارة إلى السؤال الأخير «لماذا لم تقرعوا جدران الخزان؟» الذي طرحه غسان كنفاني في نهاية روايته «رجال في الشمس» التي تتحدث عن ثلاثة رجال فلسطينيين يموتون في خزان تحت وهج الشمس الحارقة أثناء هربهم فيه إلى الكويت، لأنهم لم يمتلكوا الشجاعة لكي يصرخوا ويقرعوا جدران الخزان).

حلّ الكنيست يمرّ بالتصويت التمهيدي

> منح أعضاء الكنيست الإسرائيلي، أمس، أصواتهم لصالح حلّ الكنيست، بقراءة تمهيدية، فيما يسعى بنيامين نتنياهو إلى تشكيل حكومة من دون انتخابات

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**

اقتربت إسرائيل، أمس الأربعاء، أكثر، من انتخاباتها العامة الخامسة في أقل من أربع سنوات، بعدما أدلى أعضاء الكنيست بأصواتهم لصالح حلّ الكنيست، في تصويت أولي أمس. وحظي مشروع قانون حلّ الكنيست، بموافقة أغلبية 110 أعضاء من بين 120 عضواً في الكنيست. وتعدّ هذه الخطوة الأولى في سلسلة من الإجراءات قبل حلّ حكومة نفتالي بينت الائتلافية رسمياً، وذلك بعد يومين من إعلان الأخير حلّ الائتلاف الحاكم المكون من ثمانية أحزاب بعد نحو عام من توليه منصبه. وفي وقت تسعى فيه حكومة بينت إلى تعجيل إقرار القانون، تحاول المعارضة بقيادة حزب «الليكود» وزعيمه رئيس حكومة الاحتلال السابق، بنيامين نتنياهو، المماطلة في ذلك، إذ يسعى الأخير للعودة إلى السلطة من دون إجراء انتخابات.

وقال رئيس لجنة الكنيست، نير أورباخ، الذي كان انشقّ عن حزب بينت، «يمينا»، إنه على الرغم من تمرير قانون حلّ الكنيست بالقراءة التمهيدية أمس، إلا أنه لا يمكن إتمام تشريع القانون بالقراءات الثلاث، خلال الأسبوع الحالي، معلناً تأجيل مواصلة عملية التشريع إلى الأسبوع المقبل. وأكد أورباخ أنه يريد كسب الوقت حتى الأسبوع المقبل، لفحص إمكانية تشكيل حكومة بديلة من الائتلاف الحالي، وهو ما يطالب به نتنياهو.

وردّاً على ذلك، وخلافاً للموقف العام لحزبه بتجنب تشريع قانون يحظر على من توجد ضده لوائح اتهام رسمية ترؤس الحكومة، قرّر بينت سحب اعتراضه على سنّ القانون المقترح، الذي يهدف أساساً إلى سد الطريق على نتنياهو ومنعه من تشكيل الحكومة الإسرائيلية المقبلة، في حال فاز «الليكود» والمعسكر المؤيد له بأكثر من 61 مقعداً (من أصل 120) في الكنيست. وقال بينت، بحسب ما نقلت عنه الإذاعة الإسرائيلية العامة، أمس، إنه سيمنح أعضاء الكنيست من حزبه حرّية التصويت، في إشارة إلى وزيرة الداخلية أييلت شاكيد، التي تعارض بشدة سنّ مثل هذا القانون للإبقاء على قنوات اتصال بينها وبين «الليكود». وكانت تقارير مختلفة ذكرت أن شاكيد تدرس إمكانية الانضمام إلى «الليكود» في حال ضمن لها نتنياهو موقعاً على لائحة الحزب الانتخابية، على الرغم من وجود معارضة داخل «الليكود» لإعادة شاكيد إلى صفوف الحزب.

ويهدف إعلان الائتلاف الحكومي قبوله طرح قانون منع نتنياهو من تشكيل حكومة مقبلة، إلى إرغام «الليكود»، ومن ثم أورباخ الذي بات ينسّق مع «الليكود» بشكل مكشوف، على تسريع قانون حلّ الكنيست، ليتسنى تحديد موعد رسمي للانتخابات، وتنفيذ اتفاقية التناوب على رئاسة الحكومة بين بينت، ووزير الخارجية، رئيس الحكومة البديل يئير لبيد.

يذكر أن استطلاعات للرأي نشرت نتائجها أول من أمس، كرّست بدرجات متفاوتة حزب «يمين عتيد» بقيادة لبيد، باعتباره القوة الثانية بعد «الليكود» في حال حصول انتخابات خامسة، بحصول حزبه على ما بين 20 و22 مقعداً. وذلّت 3 استطلاعات نشرت نتائجها مساء الثلاثاء، أن معسكر نتنياهو سيتمكن من الوصول إلى 60 مقعداً في الانتخابات المقبلة مقابل 52 مقعداً يملكها حالياً، إلا أنه لن يكون قادراً على تشكيل حكومة ائتلاف جديدة، فيما يحصل تحالف الحكومة الحالية على 54 مقعداً، وتحتفظ القائمة المشتركة بقيادة أيمن عودة بقوتها الحالية، وهي 6 مقاعد.

وتتراوح الزيادة في قوة «الليكود» حسب الاستطلاعات بين 5 و6 مقاعد، فيما يملك حالياً 29 مقعداً في الكنيست. كما أشارت الاستطلاعات إلى ازدياد قوة تحالف حزب الصهيونية الدينية بقيادة بتسلئيل سموطريتش والكهانية الفاشية بقيادة إيتمار بن غفير، إلى 9 مقاعد، وتارجح حزب «ميرتس» اليساري بين تجاوز نسبة الحسم (3,25 في المائة من الأصوات). كما تتراجع قوة حزب «تكفا حداشاه» بقيادة غدعون ساعر، و«يمينا» (قد يحصل على ما بين 5 و6 مقاعد مقابل 7 كان فاز بها في انتخابات مارس/آذار 2021). أما القائمتان العربيتان، القائمة الموحدة بقيادة منصور عباس والقائمة المشتركة بقيادة أيمن عودة، فتحافظ كل منهما على قوتها.

وتعهّدت الولايات المتحدة، أول من أمس، بمواصلة دعم إسرائيل، «شريكتها الاستراتيجية»، أياً كان رئيس وزرائها. وبحسب الخارجية الأميركية، فقد أكد الوزير أنتوني بلينكن خلال اتصال مع لبيد «احترامه العملية الديمقراطية في إسرائيل، مشدداً على «تمسّكه بالعلاقة الاستراتيجية القوية» لبلاده معها. وأضافت الوزارة أن بلينكن «أكد استمرار التنسيق الوثيق بيننا في الشؤون الإقليمية والدولية»، وشدّد على أن الرئيس الأميركي جو بايدن «يتطلع إلى زيارة إسرائيل الشهر المقبل». وقال المتحدث باسم الوزارة نيد برايس: «قوة علاقتنا لا تعتمد على من يجلس في المكتب البيضاوي، ولا على من يجلس على كرسي رئيس الوزراء في إسرائيل. إنها شراكة استراتيجية بين بلدينا». يذكر أن بينت زار أمس الأراضي المحتلة في محيط قطاع غزة، وقال مشيراً إلى قرار حلّ الكنيست: «نعيش فترة يشوبها عدم الاستقرار السياسي، لكن يجب الحفاظ على الاستقرار الأمني. لا أقترح على أحد لدى الجانب الآخر محاولة تحدي ذلك».

> يحاول أورباخ كسب الوقت لفحص إمكانية تشكيل حكومة بديلة

يتحضر لبيد لتسلم منصب رئيس الحكومة (جيك كوهين ماجين/فرانس برس)

تقارب «حماس» والنظام السوري... أسئلة لا تجد إجابة

> لم تقدم قيادات في «حماس» أي اجوبة رسمية حول التسريبات بشأن عودة التقارب بين الحركة والنظام السوري

غزة ـ **ضياء خليل**

الدوحة ـ **عماد كركص**

بين الحديث عن «الاختراق الإيجابي» وأن العلاقة «في طريق عودتها بالكامل كما كانت»، و«القرار بالإجماع باستئناف العلاقات مع النظام السوري»، تعددت صيغة التصريحات التي أدلى بها مسؤولون في حركة حماس، من دون ذكر أي أسماء، لوكالات الأنباء العالمية الرئيسية، لتسريب قرار العودة للتواصل مع النظام السوري، بعد 10 سنوات من القطيعة بسبب الثورة السورية.

ورغم عودة العلاقة بين «حماس» والنظام بعد قطيعة دامت عقداً كاملاً الكثير من الأسئلة. لكن قيادات الحركة لا تجيب عنها في الوقت الراهن، على الأقل في العلن، مكتفية بتسريبات عبر مصادر. وبينما امتنع 7 مسؤولين في حركة حماس، تواصلت معهم «العربي الجديد» على مدى اليومين الماضيين، عن التعليق على الخبر نفياً أو إيجاباً، ورفض النظام السوري التعليق على تسريبات وكالات الأنباء، قال مسؤول رفيع المستوى في الحركة، فضل عدم الكشف عن هويته لوكالة «فرانس برس»، أمس الأول الثلاثاء، إن «الاتصالات مع سورية في تحسن وفي طريق عودتها بالكامل إلى ما كانت عليه». وأشار المسؤول إلى «زيارات عديدة قام بها قادة حماس إلى سورية». وأضاف المسؤول للوكالة إن «سورية داعمة للقضية والشعب الفلسطيني، وحماس حريصة على العلاقة مع سورية وكل الدول العربية». وكان مسؤول في الحركة، طلب عدم الكشف عن هويته، قال لوكالة «رويترز» أمس الأول، إن «الطرفين عقدا لقاءات على مستويات قيادية عليا لتحقيق ذلك». وقال مسؤولان في «حماس» إن الحركة «اتخذت قراراً بالإجماع لإعادة العلاقة مع سورية». في موازاة ذلك، بدا «مصدر فلسطيني»، تحدث لـ«الأناضول» الثلاثاء الماضي، أكثر استفاضة في شرح تفاصيل التحول وكيفية حدوثه، بالقول إن جهود قيادة «حزب الله» أفلحت أخيراً في تليين موقف رئيس النظام بشار الأسد، باتجاه إعادة التقارب مع «حماس». وقال إن ذلك مثّل «ضوءاً أخضر لفتح قنوات اتصال بين الطرفين، فيما يجري الترتيب تدريجياً لترجمة الجهود المبذولة إلى خطوات عملية على أرض الواقع». وأضاف أنه تم الاتفاق على عقد لقاء على مستوى رفيع بين النظام السوري وقيادة «حماس» خلال الفترة المقبلة، وأنه يجري الترتيب لذلك على عدة مستويات داخلية وخارجية لدى الحركة. وبيّن أن قيادة الحركة اطلعت عدداً من الدول العربية والإسلامية على تطورات جهود استعادة علاقاتها مع النظام السوري، والتي بدورها أبدت ترحيباً بهذه الخطوة.

وفي الوقت الذي باتت فيه العلاقة بين «حماس» والنظام السوري، منذ بداية الثورة في سورية، موقفاً مؤيداً له ورفض الحركة لذلك، قبل أن تغادر دمشق إلى الدوحة، وتعلن وقوفها إلى جانب الشعب السوري في ثورته على النظام خصوصاً بعد تعامله الوحشي مع المحتجين في سورية، ومنهم الكثير من اللاجئين الفلسطينيين. يذكر أن خيار «حماس» نقل مكاتبها الخارجية إلى دمشق في العام 1999 جاء بعد قرار السلطات الأردنية إغلاق مكاتبها في عمّان، جراء توتر العلاقة بين الطرفين نتيجة عدم التفاهم حول بعض الملفات في القضية الفلسطينية ومنها علاقة «حماس» بالسلطة والضفة الغربية.

ويومها كان ترحيب النظام السوري بالحركة ومكتبها السياسي في دمشق، نابعاً من تحقيق المصالح المشتركة، أي أن النظام عزّز دعايته في دعم محور المقاومة، واستخدام ورقة «حماس» أمام إسرائيل والمنطقة، فيما تجد الحركة لها منصة للدفاع عن مبادئها وممارسة السياسة التي تنتهجها انطلاقاً من قاعدة إقليمية راسخة، أي دمشق. غير أنّ النظام السوري بوضعه الحالي لن يقدم لـ«حماس» ما حصلت عليه سابقاً من امتيازات في التدريب العسكري والدعم اللوجستي وغيره، ما يضع مزيداً من التساؤلات عن حاجة الحركة لإعادة العلاقات كما كانت سابقاً مع النظام.

وحاولت إيران ومعها «حزب الله»، حليفا النظام السوري، إعادة العلاقة في العام 2018 بين النظام و«حماس»، لكن النظام كان معارضاً لذلك بشدة، وفق مصادر «العربي الجديد»، كما تكررت المحاولة في 2019 و2021 عندما نقل الأمين العام المساعد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة، طلال ناجي، تحيات رئيس النظام السوري بشار الأسد للفصائل الفلسطينية ومن بينها «حماس» بعد زيارته لدمشق ولقائه الأسد قبل أن يأتي الرد بعد أيام من خلال ممثل الحركة في لبنان أسامة حمدان بقوله في تصريح تلفزيوني «من بحثنا بتحية نرد بخير منها». وفي العام نفسه، وفق المصادر نفسها، التي تحدثت مع «العربي الجديد»، بدأت جهود إيران و«حزب الله» تأخذ منحى آخر، مع موافقة النظام على الالتقاء بقيادات في «حماس»، إلى أن توج ذلك بإعلان من مصادر في الحركة أنّ قراراً اتخذ بإعادة العلاقة مع النظام السوري.

وفي العادة، تجد تبريرات من ناشطي «حماس» لقرارات اتخذتها الحركة على وسائل التواصل الاجتماعي، لكن هذه المرة لم يكن هناك تفاعل من نشطاء الحركة مع خبر عودة العلاقة مع النظام السوري، ما يعطي مؤشراً على وجود «تعليمات» بعدم الخوض في الأمر. وغياب التبريرات والمواقف المكملة لما أعلن، يجعل من الصعب على الحركة تبرير موقفها الذي لاقى انتقادات من مؤيديها في الساحة العربية وكثير من السوريين.

وعن هذا الأمر، قال الكاتب والمحلل السياسي الفلسطيني، حسام الدجني، لـ«العربي الجديد»، إن التبرير ليس سهلاً، وستجد «حماس» نفسها في بحر من الانتقادات، لا سيما من السوريين والدول التي لا تزال تخالف النظام السوري. غير أنه أشار إلى أنّ حالة الاستقطاب والمحاور باتت واضحة، وتفرض نفسها، في ظل التحولات الإقليمية وسرعة قطار التطبيع بين بعض العرب وإسرائيل. وأوضح الدجني أنّ «حماس» معنية بأن يكون لها موطئ قدم في المعادلات السياسية الجديدة، وتطوير العلاقة بين الحركة والنظام السوري جزء من ذلك، مشيراً إلى أنّ العلاقة مع إيران و«حزب الله» عوامل ستفتح الطريق لأن يكون هناك استكمال للتقارب. وبيّنَ أنّ «حماس» ستكون على موعد مع جدل إعلامي وسياسي كبير في المرحلة المقبلة، بين الإجرام الذي يمارسه النظام بحق شعبه وبين احتياجاتها كحركة مقاومة محاصرة من الجميع.

من جهته، أعرب الباحث والمعارض السوري رضوان زيادة عن اعتقاده أن العامل الرئيسي الذي دفع النظام و«حماس» للقيام بهذه الخطوة هو إيران. وقال، في حديث لـ«العربي الجديد»: «طبعاً النظام لم يخسر شيئاً، لكن حماس خسرت ثمن موقفها الذي اتخذته، وستخسر بعداً إقليمياً من وراء هذه الخطوة». وأضاف: «بالنسبة للنظام، حماس لا تمثل شيئاً مفيداً سوى ورقة للتدخل في الموقف الفلسطيني، ولا أدري ماذا ستجني حماس من هذه الخطوة التقاربية مع النظام سوى فتح مكتب لها في دمشق». ولفت زيادة إلى أن «النظام أثخن قتلاً وتعذيباً بفلسطينيي الداخل وفلسطينيي 1967، وهو حتى لم يفرق بينهم وبين السوريين المدنيين، ولم يُقم لهم أي اعتبار». وبالنهاية حماس الخاسر الأكبر من هذه الخطوة شديدة الغباء».

لم يتفاعل نشطاء «حماس» مع عودة العلاقة مع النظام السوري (يوسف مسعود/Getty)

> حسام الدجني: ستجد «حماس» نفسها في بحر من الانتقادات

تتجه الأزمة بين روسيا وليتوانيا بشأن إقليم كالينينغراد نحو مزيد من التصعيد، مع تهديد موسكو برد «لن يكون دبلوماسياً فقط»، فيما تنتظر كييف دعم ترشيحها للاتحاد الأوروبي في القمة الأوروبية التي تنطلق اليوم

أجواء «إيجابية» بشأن تصدير الحبوب

روسيا تهدد ليتوانيا: الرد لن يكون دبلوماسياً

تستمر فصول الأزمة المستجدة بين روسيا وليتوانيا بالتصاعد، وسط تهديدات متواصلة من موسكو بالرد على القيود التي فرضتها ليتوانيا على البضائع العابرة من موسكو إلى إقليم كالينينغراد، الجيب الروسي المطل على البلطيق والمعزول بين ليتوانيا وبولندا. وجاء التوتر الجديد مع روسيا عشية قمة أوروبية تأمل فيها كييف أن تحصل على وضع مرشح رسمي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وفي وقت كانت تلوح في الأفق أجواء «إيجابية» حول ملف شحن الحبوب من أوكرانيا، بعد اجتماع تركي روسي حول هذا الأمر.

وقالت الخارجية الروسية أمس إن «الرد على حظر ليتوانيا البضائع المتجهة إلى كالينينغراد لن يكون دبلوماسياً فقط». وأشارت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، إلى التوجه لاتخاذ إجراءات رد «عملية»، موضحة أن الرد الروسي موجود حالياً في صيغة ما بين الإدارات المختلفة، وأنه لن يكون «دبلوماسياً»، وإنما سيكون «عملياً». ولفتت إلى أن روسيا قد أبلغت ليتوانيا والاتحاد الأوروبي أن مثل هذه الإجراءات غير مقبولة، وأن الإجراءات المتخذة يجب تغييرها وإعادة الوضع إلى مساره القانوني. وحول طبيعة وتوقيت الرد الروسي، قالت زاخاروفا إن ذلك قيد النقاش، كما يعتمد على ما إذا كانت ليتوانيا ستتخذ أي إجراءات بشأن رفع حظر تقييد العبور.

في المقابل، قال المتحدث باسم الحكومة الألمانية، ستيفن هيبيستريت، أمس، إن ألمانيا ترفض «بشدة» تهديدات روسيا بالانتقام من ليتوانيا. وأضاف في تصريحات صحافية «نطلب من روسيا عدم اتخاذ أي إجراءات تتعارض مع القانون الدولي». كما نقل عن وزيرة الدفاع الألمانية، كريستينا لامبرخت، قولها رداً على سؤال في البوندستاغ (البرلمان) حول التوتر بين روسيا وليتوانيا إنه «من المهم جداً بالنسبة لنا أن يثق كل حليف لنا بأننا نقف إلى جانب بعضنا البعض، وأن يعتمد على أنه لن يترك أحد في الحلف بمفرده». وكان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس قد دعا ليل الثلاثاء الأربعاء كلاً من روسيا وليتوانيا إلى الحوار والابتعاد عن أي تصريحات أو أفعال تؤدي إلى التصعيد.

في هذه الأثناء، تستمر الأوضاع الميدانية في التحول لصالح الروس في شرق أوكرانيا، إذ واصلت القوات الروسية أمس تقدمها نحو مدينة ليسيتشانسك الصناعية الاستراتيجية في شرق أوكرانيا والتي «تدمرها» مدفعية موسكو. وكتب سيرغي غايداي حاكم منطقة لوغانسك، حيث تركزت المواجهة بين الجيشين الروسي والأوكراني في الأسابيع الماضية، صباح أمس عبر تيليغرام، أن «الروس يقتربون من ليسيتشانسك ويتقدمون في المدن المجاورة

دبابة تابعة للجيش الأوكراني في دونباس (أناتولي ستيبانوف/ فرانس برس)

شولتز: المفاوضات بين روسيا وأوكرانيا ما زالت بعيدة

ويقصفون المدينة بطائراتهم». وعلى الجانب الآخر من نهر دونيتس، الذي يتعذر عبوره لأن الجسور القائمة عليه دمرت، «تستمر المعارك في شوارع» سيفيرودونيتسك بحسب ما أكد غايدي. وستشكل سيطرة موسكو على سيفيرودونيتسك مرحلة مهمة في اتجاه السيطرة على كامل منطقة دونباس. وقالت استخبارات الجيش البريطاني في بيان أمس إن موسكو تواصل قصف سيفيرودونتسك، مرجحة نشر وحدات احتياط في دونباس لحسم الحرب. فيما قال غايدي «إنه الجحيم»، لكن «رجالنا يحافظون على مواقعهم».

من جانب آخر، قالت السلطات الروسية إنها تشتبه في أن هجوماً بطائرة مسيرة هو سبب حريق اندلع أمس في مصفاة للنفط في منطقة روسية عند الحدود مع أوكرانيا. وقال حاكم منطقة روستوف، فاسيلي غولوبيف، على تيليغرام «حسب واحدة من الروايات، نجم الحريق عن هجوم بطائرة بدون طيار على المنشآت الفنية للمصنع»، مشيراً إلى أنه «عثر على قطع عائدة لطائرتين مسيرتين في منطقة» المصفاة. وفي مدينة خاركيف (شمال شرق)، أعلن الحاكم أوليغ سينيغوبوف على تلغرام أن 15 شخصاً بينهم طفل، قتلوا أول من أمس، وأصيب 16 بنيران المدفعية الروسية. على وقع هذه التطورات، قال المستشار الألماني أولاف شولتز، أمس أمام النواب الألمان، إن مفاوضات السلام بين روسيا وأوكرانيا «ما زالت بعيدة، لأن بوتين ما زال يعتقد أن بإمكانه إملاء السلام»، داعياً حلفاءه إلى «الاستمرار» في دعم كييف من خلال العقوبات و«تسليم الأسلحة» لأوكرانيا. وفي إشارة إلى المبادرة الأميركية التي قدمت بموجبها الولايات المتحدة مليارات لإعادة بناء أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، قال إنه دعا الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي للمشاركة في قمة مجموعة السبع التي تبدأ الأحد من أجل «الاتفاق على خطة مارشال لأوكرانيا».

على الصعيد الدبلوماسي في كييف، يسعى زيلينسكي، إلى جانب المطالبة بالمزيد من الأسلحة الثقيلة من حلفائه الغربيين، لضمان أن تمنح الدول الأعضاء الـ27 في الاتحاد الأوروبي، أوكرانيا وضع مرشح رسمي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي اليوم الخميس خلال قمة مرتقبة في لوكسمبورغ. وقال مساء الثلاثاء «نكافح بنشاط من أجل الحصول على قرار إيجابي من الاتحاد الأوروبي بشأن ترشيح أوكرانيا ونكافح يومياً كذلك بالنشاط نفسه للحصول على أسلحة متطورة». وقد لقي هذا التفاؤل دعماً من الوزير الفرنسي للشؤون الأوروبية، كليمان بون، الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي، الذي أشار أمس خلال اجتماع مع نظرائه في لوكسمبورغ، إلى وجود «توافق تام» في صفوف دول الاتحاد بشأن طلب ترشيح أوكرانيا لعضويته.

في غضون ذلك، عقد وفدان عسكريان تركي وروسي أول من أمس اجتماعاً في موسكو لبحث ملف شحن الحبوب من أوكرانيا. وذكرت وكالة «الأناضول» التركية، أمس، أن الاجتماع كانت أجواؤه «إيجابية وبناءة للغاية». وناقش الاجتماع، وفق الوكالة، «مغادرة السفن المحملة بالحبوب للموانئ الأوكرانية». ويبدو أن الاجتماع آتى ثماره بمغادرة أول سفينة شحن تركية أمس ميناء ماريوبول الأوكراني، حسبما أعلنت وزارة الدفاع التركية. وقالت الوزارة في بيان «بعد بضع ساعات فقط على نهاية الاجتماع الطويل، غادرت سفينة الشحن التركية (آزوف كونكورد) التي كانت تنتظر منذ أيام، الميناء الأوكراني»، مؤكدة أنها «أول سفينة أجنبية تغادر ميناء ماريوبول» الذي استولى عليه الروس في مايو/ أيار الماضي.

وفي السياق، قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، للصحافيين أمس، إن بلادها مستعدة لتأمين شحن الحبوب من أوكرانيا على أن يتم نقلها بواسطة سفن أجنبية. وقالت إن التصريحات الغربية المتكررة بأن روسيا هي المسؤولة عن أزمة الغذاء العالمية، «محض أكاذيب».

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس، الأناضول)

تدريبات فرنسية في إستونيا

أعلنت وزارة الدفاع الفرنسية في بيان، أمس الأربعاء، أن قوات فرنسية أجرت تدريبات عسكرية مفاجئة في إستونيا، ونشرت أكثر من 100 جندي مظلي في الدولة الواقعة على بحر البلطيق المجاورة لروسيا. وأوضحت الوزارة في بيانها، أن العملية المحمولة جواً التي أجريت ليل أول من أمس الثلاثاء، مكّنت الجنود في وقت قصير للغاية من إسقاط حوالي 100 مظلي من «اللواء 11» المحمول جواً في فرنسا، فوق منطقة يؤمنها الجنود الإستونيون.

رصد

الصين تحذر من التحالفات العسكرية

حذر الرئيس الصيني شي جين بينغ، خلال كلمة له أمام منتدى «بريكس»، الدول من توسيع تحالفاتها العسكرية فيما قدم بلاده على أنها إحدى الدول الداعمة للسلام في العالم

وجّه الرئيس الصيني شي جين بينغ انتقاداً مبطناً إلى أميركا، داعياً «المجتمع الدولي إلى التخلي عن عقلية اللعبة الصفرية، وإلى معارضة الهيمنة وسياسة القوة»، وذلك بعد ساعات من إعلان المبعوث الصيني الخاص إلى القرن الأفريقي شو بينغ أنّ بكين «تريد تأدية دور أكثر أهمية» في ضمان السلم والأمن في هذه المنطقة التي تمزّقها نزاعات متعدّدة.

ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة الرسمية (شينخوا) عن شي جين بينغ قوله، في كلمة افتراضية في منتدى «بريكس» الاقتصادي أمس الأربعاء، إن «الأزمة في أوكرانيا مؤشر إنذار آخر للعالم»، منتقداً «توسيع التحالفات العسكرية والسعي إلى تحقيق الأمن الفردي على حساب أمن الدول الأخرى». وتمثل مجموعة «بريكس»، التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، أكثر من 40 في المائة من سكان العالم وقرابة ربع الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وامتنع ثلاثة من أعضائها، الصين والهند وجنوب أفريقيا، عن التصويت على قرار للأمم المتحدة يدين الغزو الروسي لأوكرانيا.

وقال شي جين بينغ: «عانت البشرية تداعيات حربين عالميتين والفصل المظلم من مواجهات الحرب الباردة». وأضاف أن «هذا التاريخ المؤلم يظهر أن المواجهة بين الكتل المهيمنة لن تجلب السلام والأمن، بل الحرب والصراعات فقط». واعتبر أن «الأزمة الأوكرانية دقت ناقوس الخطر للبشرية مجدداً: سيؤول الأمر بالدول بالتأكيد إلى مصاعب أمنية في النهاية، إذا وضعت ثقتها العمياء في مواضع قوتها ووسعت تحالفاتها العسكرية، وسعت إلى تحقيق سلامتها على حساب الآخرين». وكان شي جين بينغ أكد، في اتصال هاتفي مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين الأسبوع الماضي، أن بكين ستواصل دعم موسكو في قضايا «السيادة والأمن»، وهي تصريحات دانتها الولايات المتحدة التي دعت الصين إلى عدم الوقوف «على الجانب الخاطئ من التاريخ».

واعتبر شي جين بينغ، أمام المنتدى، أنه «فقط إذا كان الجميع يقدرون السلام ويدعمونه، ويتذكرون دروس الحرب المريرة ويتعلمون منها، يمكن أن يكون هناك أمل في السلام». وقال: «في مواجهة الاضطرابات وعدم الاستقرار في العالم، ينبغي أن نضع في الاعتبار بحزم التطلعات الأصلية لميثاق الأمم المتحدة، وكذلك مهمتنا لتعزيز السلام». وحث «المجتمع الدولي على التخلي عن عقلية اللعبة الصفرية، وإلى معارضة الهيمنة وسياسة القوة»، داعياً إلى «بناء نمط جديد من العلاقات الدولية يتسم بالاحترام المتبادل والإنصاف والعدالة والتعاون متبادل المنفعة». وكان المبعوث الصيني الخاص إلى القرن الأفريقي شو بينغ أعلن، خلال زيارة لأديس أبابا أمس الأول، أنّ بكين «تريد تأدية دور أكثر أهمية» في ضمان السلم والأمن في هذه المنطقة التي تمزّقها النزاعات. وأتى تصريح الموفد الصيني لمناسبة مشاركته في العاصمة الإثيوبية في أول «مؤتمر بين الصين والقرن الأفريقي حول الأمن والحوكمة والتنمية». ورغم عنوانه، فإنّ المؤتمر لم يتطرّق إلى أيّ من النزاعات العديدة التي تمزّق هذه المنطقة.

واعتبر شو بينغ، في تصريح للصحافيين، أنّ المؤتمر بمثابة «اختبار» لمعرفة «كيف يمكن للصين أن تؤدّي دوراً أكثر أهمية، ليس في مجالي التجارة والاستثمار فحسب، بل أيضاً في مجالي السلام والتنمية». وقال: «هذه هي المرة الأولى التي تؤدّي فيها الصين دوراً في مجال الأمن، وأعتقد أنّها قادرة على القيام بذلك».

ولفت المسؤول الصيني إلى أنّه خلال المشاورات التي جرت خلال المؤتمر، على مدى يومي الإثنين والثلاثاء الماضيين، مع ممثّلي سبع من دول المنطقة الثماني، إذ لم تشارك فيه إريتريا، «لم نناقش نزاعاً أو خلافاً بعينه».

وأضاف أنّ النزاع المسلّح، الذي يدور منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2020 في إقليم تيغراي في شمال إثيوبيا بين الحكومة ومتمرّدين «لم يتم التطرّق إليه». وتابع: «إحدى مسؤولياتي هي التوسّط في كل أنواع النزاعات، لكن هناك شرط: يجب على الأطراف المعنية أن توافق على ذلك. نحن نحترم في المقام الأول كل وجهات نظر الأطراف المعنية». وشدّد على أنّ «موضوع الوساطة» لم يتمّ التطرق إليه خلال المؤتمر، و«لم يطرح أحد هذه المسألة».

(العربي الجديد، فرانس برس)

■ صمت فكان لصمته إعصار ورعب، ولجهاده فلسفة. الشهيد محمود الخواجا #شمس_فلسطين

■ العبرة بالنهاية. كمواطن، وبعد اللي شفته من تصرفات بعض نواب مجلس الأمة، وإخلالهم بوعودهم وكلمتهم للشعب، يجب عليك إعادة النظر ألف مرة قبل الإقدام على التصويت للشخص الخاطئ. المفروض يكون في وعي أكبر بعد الحالة السياسية التي شهدتها البلاد. #حل_المجلس #الكويت

■ إعادة اختيار نجيب ميقاتي رئيساً للوزراء في لبنان بعد استشارات اليوم. سيتضح بعدها إن كان هجوم جبران باسيل عليه خلال الفترة الماضية مسلسل متفق عليه أو حقيقة، مما يعني انفصال يفقد فيه باسيل الكثير من مكاسبه خلال السنوات الماضية بوجود عمه الرئيس ميشال عون في بعبدا

■ النظر إلى الطبيعة المتصدعة للسياسات السياسية المناهضة للمؤسسة في العراق، قد يشعر الصدر قريباً أن هذا هو الوقت الخطأ للابتعاد عن البرلمان والعودة إلى الشوارع. #العراق

■ قال رئيس جهاز الموساد الأسبق، تمير باردو، في محاضرة بكلية «نتانيا» تناولت الأوضاع التي تجري في الكنيست خلال الفترة الأخيرة، إن «إسرائيل اختارت تفعيل آلية التدمير الذاتي لديها لتدمير نفسها»، وفق ما أوردته «إسرائيل اليوم»

■ روسيا لم ترد على أوكرانيا بشكل قوي عند إغراق أكبر سفنها في البحر الأسود، ولم ترد عند قصف خزانات الوقود داخل أراضيها، ولم ترد على قصف سكة حديدها الحدودية، فكيف لها أن ترد على الولايات المتحدة؟ ستحتفظ بحق الرد الذي انتقل إليها من بشار الأسد بالعدوى

■ لماذا يتحدث البنتاغون عن سبل جديده لنقل الغذاء عالمياً؟ هو لا يتحدث هنا عن أزمة الحبوب الأوكرانية، ولكن عن المسارات العالمية لتوصيل الغذاء.
هل هنالك مشاكل في خطوط الملاحة البحرية حول العالم؟ هل تتوقف السفن عندما تقترب من المضائق؟ هل تتوقف السفن عندما تقترب من موانئ معينة؟